وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمـــــه لخضر –الوادي–
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

سياسة دعم الأسعار في الجزائر: الأسس والتحديات

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ل.م.د في العلوم السياسية
تخصص: سياسة عامة

من إعداد الطلبة

وقادي بن سالم

صوالح محمد حمزة

إشراف الأستاذة

د/ هادي سهيلة

لجنة المناقشة:

اللقب والاسم	المؤسسة	الصفة
أ/ جراية الصادق	جامعة الشهيد حمة لخضر. الوادي	رئيسا
د/ هادي سهيلة	جامعة الشهيد حمة لخضر. الوادي	مشرفا ومقررا
د/ ركابي صدام	جامعة الشهيد حمة لخضر. الوادي	مناقشا

الموسم الجامعي: 2025/2024

شكر وتقدير

يقول الله تعالى " وَلاَ تَنْسُوا الفَضْلَ بَيْنَكُم إِنَّ اللهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ"

ويقول رسولنا الكريم محمد صلى الله عليه وسلم" لاَ يَشْكُرُ اللَّهَ مَنْ لاَ يَشْكَرَ النَاسَ"

بسم الله الرحمان الرحيم، والحمد لله رب العالمين الذي منحنا القوة وساعدنا على انهاء عملنا هذا، ومن بعده سبحانه، نرفع كلمة الشكر إلى الأستاذة الدكتورة المشرفة "**هادي سهيلة**"

التي ساعدتنا على انجاز بحثنا، كما نتوجه بأسمى وأثمن عبارات الشكر والتقدير إلى أستاذتنا الكرام على ما قدموه لنا من إفادة علمية في هذا التخصص طيلة هذه المرحلة.

إلى من زرعوا التفاؤل في دربنا وقدموا لنا كل المساعدات والتسهيلات فلهم منا كل الشكر.

إلى من كانوا عونا لنا ونورا يضئ الظلمة التي كانت تقف أحيانا في طريقنا.

وأخيرا الشكر موصول للزملاء فكل التوفيق لهم في مشوارهم.

كل من تذكرنا بدعاء، ذكر طيب...

بن سالم... حمزة...

مقدمة

يحظى موضوع دعم الأسعار منذ عقود باهتمامات وأولويات صناع القرار في العديد من الدول، نظرا لمساهمة بعض السلع والخدمات – بأسعار أقل من سعرها الحقيق في السوق، وتحمل الحكومة فارق الأسعار وتغطيتها من ميزانية العمومية – في تحقيق أهداف اجتماعية وسياسية واقتصادية أهمها تحقيق العدالة الاجتماعية، من خلال ضمان استقرار الأسعار بما يتوافق مع مداخيل الأفراد.

والجزائر كغيرها من الدول قامت منذ الاستقلال بالاعتماد على سياسة دعم الأسعار بهدف تخفيف نسبة الفقر وتحسين المستوى المعيشي للأفراد وتوفير السلع وتقديم الخدمات للموطنين، وذلك بتخصيص نسبة كبيرة من الموارد المالية مستغلة بذلك مداخيلها من قطاع المحروقات، إلا أن مع التغيرات التي شهدها المجتمع الدولي في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي وسيطرة النظام الرأسمالي، الأمر الذي أدى إلى توسع سياسة دعم الأسعار خاصة مع تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي وازدياد تفاوت في الدخل بين الفئات الاجتماعية.

ورغم جهود الدولة في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي من خلال سياسة دعم الأسعار ، إلا أن أهدافها تتناقض مع هدف تحقيق العدالة الاجتماعية، حيث أن دعم الأسعار موجه لكافة الفئات الاجتماعية ، وهذا ما يؤدي إلى فجوة اللامساواة بين الأفراد ، من جهة، ومن جهة أخرى يساهم في عجز الميزانية المالية العامة، بالإضافة إلى زيادة العجز المالي بسبب انخفاض أسعار البترول خاصة في نهاية 2014 وهذا ما دفع بالخبراء في الجزائر إلى طلب إعادة النظر في سياسة دعم الأسعار، وتحديد الفئات المعنية والابتعاد عن سياسة الدعم المعمم والشامل.

➢ **أهمية الدراسة:**

-الأهمية العلمية للدراسة:

-مساهمة البحث في إثراء المعرفة العلمية في مجال التخصص، وذلك من خلال إبراز أسس سياسة دعم الأسعار القائمة على تحقيق العدالة الاجتماعية ودعم مختلف القطاعات.

-مساهمة البحث في تحديد تأثير سياسة دعم الأسعار على السياسة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة، والتطرق إلى التحديات التي تعيق تطبيق سياسة دعم الأسعار على المستوى الوطني والمحلي.

- الأهمية العملية للدراسة:

- إمكانية تطبيق نتائج البحث لحل مشكلة واقعية لسياسة دعم الأسعار في الجزائر، خاصة أن هذا الدعم موجه لكافة المجتمع الجزائري، مما يتناقض مع أهداف هذه السياسة المتمثل في تحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين القدرة الشرائية للفئة الفقيرة.

-مساعدة صانعي القرار في إعادة النظر في سياسية دعم الأسعار والتي تتطلب مراجعة الحصص المالية لكل قطاع والفئات التي يشملها هذا الدعم، خاصة في ظل عدم استقرار الأسعار النفط والذي يعتبر المصدر الأساسي لتمويل الخزينة العمومية.

➢ **مبررات اختيار الموضوع:**

تتعدد أسباب اختيار الموضوع ويمكن تحديدها كالآتي:

أ. المبررات الذاتية:

-الاهتمام الشخصي بموضوع سياسة دعم الأسعار في الجزائر نظرا لكونها سياسة تسعى من خلالها الدولة الحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي.

-يندرج موضوع سياسة الدعم الأسعار ضمن مواضيع تخصصنا العلمي السياسة العامة.

-الرغبة في تطوير قدراتنا المعرفية في موضوع سياسة دعم الأسعار من خلال التعرف على القطاعات المدعمة من قبل الدولة.

ب. المبررات الموضوعية:

إن اختيار هذا الموضوع البحثي يعود للأسباب التالية:

-أهمية موضوع سياسة دعم الأسعار في الوقت الحالي، خاصة مع تراجع القدرة الشرائية للمواطنين بسبب ارتفاع الأسعار، مما فرض على الدولة الحفاظ على استقرار الأسعار ودعم مختلف القطاعات من أجل الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي وتحقيق العدالة الاجتماعية.

-قلة الدراسات والأبحاث في مجال سياسة دعم الأسعار.

-الاستفادة من نتائج هذا البحث وتطبيقه واقعيا من قبل صناع القرار.

➢ **أهداف الموضوع:**

كل دراسة علمية تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تختلف باختلاف المشكلة المطروحة، وفي هذه الدراسة يمكن تحديد أهم أهدافها كالآتي:

-معرفة أهمية سياسة دعم الأسعار في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي

-توضيح دور سياسة دعم الأسعار في تحسين أوضاع عدة فئات اجتماعية.

-تقييم سياسة الدعم الحكومي في الجزائر من حيث فعاليتها المالية والاقتصادية والاجتماعية.

-التعرف على التحديات التي تعيق تنفيذ سياسة دعم الأسعار.

- **الدراسات السابقة:**

- مقال عمار البشير، الموسوم بسياسة الدعم الحكومي في الجزائر المنشور سنة 2019. توصلت هذه الدراسة أن سياسة الدعم التي تنتهجها الدولة ورغم المزايا التي تقدمها للمواطنين إلا أنها مرهقة للميزانية العامة للدولة والاقتصاد الوطني بصفة عامة نظرا لتفشي ظاهرة التهريب واستفادة غير مستحقي الدعم من مواطنين وأجانب، لذلك يحب محاولة تشخيص الظاهرة والوقوف على ايجابياتها وسلبياتها واقتراح بدائل أو نماذج جديدة للدعم بناء على تجارب ناجحة لدول أخرى بهدف وصول الدعم لمستحقيه وتخفيف العبء عن كاهل الدولة. تم الاستفادة من هذه الدراسة من كونها شخصت واقع سياسة دعم الأسعار في الجزائر في مختلف القطاعات، مع تحليل احصائيات حصص الدعم لكل قطاع، بالإضافة إلى الإشارة للإصلاحات التي شهدتها سياسة الدعم الأسعار في بعض القطاعات.

كما ركزت هذه الدراسة على الآثار السلبية للدعم لكنها لم تتناول الأسس والتحديات الداخلية وهو ما تتناوله دراستنا.

-مقال ناصر ميلود ومركيك عبد الله، الذي يحمل عنوان آليات اصلاح سياسة الدعم الحكومي في الجزائر المنشور خلال سنة 2023. حيث توصلت هذه الدارسة أن مبادئ وأهداف دعم سياسة الدعم الحكومي المتمثلة أساسا في تحقيق العدالة الاجتماعية والتي لا يكاد أن ترى في واقع الجزائري، بحيث أن استفادة الأغنياء والفقراء على السواء قد زاد من ارتفاع نفقات الدعم الحكومي وأصبح من الصعب الاستمرار في تمويله من قبل الدولة، ولذلك يجب إعادة النظر في سياسة الدعم الموضوعة، والعمل على استهداف الفئة المستحقة فقط من خلال الاعتماد على المؤشرات وآليات التسيير الحديثة التي توجه وتؤطر هذا الدعم.

وقد تم الاستفادة من هذه الدراسة من ناحية النظرية في تحديد تعريف الدعم وأنواعه، كما تم الاستفادة من الناحية التطبيقية إذ تطرقت إلى سياسة دعم الأسعار

في الجزائر لمختلف القطاعات وذلك من خلال عرض وتحليل حصص الدعم لكل قطاع من 2013إلى 2020.

لكن هذه الدراسة لم تتناول الأسس السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تقوم عليها سياسة دعم الأسعار ولا التحديات التي تواجهها بشكل شامل وهذا ما تتناوله دراستنا.

-أطروحة دكتوراه للباحث دندن فتحي حسن المعنونة بسياسات الدعم الحكومي وأثرها على الاقتصاد الجزائري، سنة 2023. والتي توصلت إلى أن سياسة الدعم الحكومي قد ساهمت في تحسين المجالات الاجتماعية مثل التعليم الصحة، والسكن، والمرافق العمومية والحماية الاجتماعية، وبالمقابل كان لها انعكاسات سلبية على بعض المؤشرات الاقتصادية حيث تسببت في عجز الموازنة العامة للدولة وميزان المدفوعات وفقدان ادخار الحكومي، بالإضافة إلى عدم تحقيقها العدالة الاجتماعية. وقد أفادتنا هذه الدراسة من خلال تطرقها إلى تعريف الدعم وأنواعه وأهميته، بالإضافة إلى تطرقها إلى سياسة الدعم الأسعار في الجزائر وإبراز أهميتها في الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي، كما تم الإشارة إلى الآثار السلبية لهذه السياسة على الميزانية العامة للدولة، وعلى عدم تحقيق العدالة الاجتماعية، إذ أن سياسة دعم الأسعار تشمل وتستفيد منها كل الفئات الاجتماعية.

لكن هذه الدراسة لم تتناول الأسس السياسية لسياسة دعم الأسعار والإصلاحات المقترحة وهذا ما تتناوله دراستنا.

- **إشكالية الدراسة:**

تعتبر سياسة دعم الأسعار مهمة جدا للدولة وذلك من أجل ضمان استقرارها السياسي والاجتماعي، فهي تعد من أنجع الأساليب للتوزيع العادل للثروة وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال سعي الدولة إلى دعم مختلف القطاعات مثل القطاع الصحة والسكن والتعليم وقطاع الخدمات، بالإضافة على سعيها الحفاظ على استقرار الأسعار للمواد الاستهلاكية

الأساسية، ولكن في ظل تراجع أسعار النفط وعدم استقرارها، أصبح من المستحيل الاستمرار في نفس النمط سياسة الدعم التي تعتبر جد مكلفة للميزانية العامة لدولة.

وانطلاقا مما سبق سنحاول طرح الإشكالية التالية:

- **إلى أي مدى تساهم الآليات المعتمدة في سياسة دعم الأسعار في الجزائر تحقيق الاستقرار في ظل التحديات التي تواجه فعاليتها؟**

الأسئلة الفرعية:

1. ما الأسس التي قامت عليها سياسة دعم الأسعار في الجزائر؟
2. فيما تتمثل آثار سياسة الدعم على الفئات الاجتماعية المختلفة؟
3. ما التحديات التي تواجه الحكومة في الاستمرار بسياسة الدعم؟
4. ما هي المقترحات الممكنة لإصلاح سياسة الدعم دون المساس بالفئات الهشة؟

- **فرضيات الدراسة:**

- تؤدي سياسة دعم الأسعار في الجزائر إلى تعزيز العدالة الاجتماعية.
- تساهم سياسة دعم الأسعار في الحفاظ على الاستقرار على المدى القصير.
- ترتبط فعالية سياسة دعم الأسعار بمدى قدرة الدولة على توجيه الدعم نحو الفئات المستحقة.
- ارتفاع تكلفة الدعم الحكومي، زاد من التحديات التي تواجه الاقتصاد الوطني.

- **الإطار المنهجي للدراسة:**

1. منهج دراسة الحالة:

تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة؛ لأن الدراسة ستتعمق في سياسة دعم الأسعار في الجزائر وتحديد أهم أشكال دعم الأسعار المعتمدة، بالإضافة إلى الدعم المخصص

للقطاعات المستهدفة، وهذا ما يساهم في إيجاد الحلول للتحديات التي تواجهها سياسة دعم الأسعار في الجزائر.

2. **المقترب الوظيفي:**

تم الاستعانة به لقياس قدرة مؤسسات النظام السياسي الجزائري على القيام بوظائفها خصوصا الوظائف التي تتعلق بتكيف النظام من خلال مستوى قدراتها (القدرة الاستخراجية، التنظيمية، والتوزيعية) لتنفيذ سياسة دعم الأسعار.

3. أداة الإحصاء:

إن سياسة دعم الأسعار في الجزائر مرت بعدة مراحل وذلك ناتج عن التغيرات الحاصلة على المستوى الدولي وعلى المستوى الداخلي، لذلك نجد أن حصص الدعم من الميزانية المالية لم تكن ثابتة أو مستقرة وإنما في تغير مستمرة من أجل تغطية العجز والسعي للحفاظ على استقرار الأسعار، بما يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية، لذلك استعانت الدراسة بالبيانات الكمية وتم تحليلها من أجل معرفة تأثيرها على الاقتصاد الوطني وعلى الميزانية العامة، ومعرفة مدى تحقيق سياسة دعم الأسعار الاستقرار السياسي والاجتماعي.

- **هيكلة الدراسة:**

لدراسة هذا الموضوع تم تقسيمه إلى ثلاث فصول وكل فصل يحتوي على مباحث:

تضمن الفصل الأول: الذي يحمل عنوان الإطار المفاهيمي لسياسة دعم الأسعار وذلك من خلال عرض تعاريف حول مفهوم سياسة دعم الأسعار وتحديد أهدافها وأنواعها، إذ تم تخصيص المبحث الأول لدراسة ماهية سياسة دعم الأسعار وذلك من خلال عرض تعاريف حول مفهوم سياسة دعم الأسعار وتحديد أهدافها وأنواعها، أما المبحث الثاني فتم دراسة أبعاد سياسة دعم الأسعار ومتمثلة في أبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

أما الفصل الثاني احتوى على أسس سياسة دعم الأسعار في الجزائر، فتم دراسة المبحث الأول أسباب اعتماد سياسة دعم الأسعار في الجزائر ومتمثلة في أسباب السياسة والاجتماعية والاقتصادية، بينما المبحث الثاني فتم دراسة آليات سياسة دعم الأسعار في الجزائر من خلال ابراز القطاعات المستفيدة من دعم الأسعار، وتحديد مصادر تمويلها، وطرق تطبيقها.

بينما الفصل الثالث فقد كان فصل تقييمي لسياسة دعم الأسعار في الجزائر، فتم دراسة في المبحث الأول تحديات سياسة دعم الأسعار في الجزائر المتمثلة في التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمالية، بينما المبحث الثاني فتم دراسة تأثيرات سياسة دعم الأسعار في الجزائر من خلال ابراز تأثير سياسة دعم الأسعار الجانب السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، أما المبحث الثالث فتم دراسة إصلاحات مقترحة لتحسين سياسة دعم الأسعار في الجزائر والمتمثلة في تحسين استهداف الفئات المستحقة ومراجعة هيكل الدعم، بالإضافة إلى تعزيز الشفافية والمراقبة.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي لسياسة دعم الأسعار

إن الدولة تعمل على ضمان استقرار السوق المحلي عبر دعم الأسعار الأساسية من أجل سد الحاجات المتنامية للمواطنين من السلع الغذائية والإنتاجية، ولقد كانت الدولة تعمل في الماضي في ظل اتباع الاقتصاد الاشتراكي الموجه من خلال تحديد نظام الأسعار بواسطة أسلوب التسعير الجبري من قبل الدولة.

وفي ظل الاتجاه نحو اقتصاديات السوق الحر منذ بداية الإصلاح والانفتاح سمحت الدولة للعناصر غير الاقتصادية بممارسة النشاط التجاري من أجل تحطيم الوضع الأحادي المتمثل في احتكار الحكومة للسوق السلعية مع إبقاء التجارة الحكومية بمثابة الركيزة الرئيسية، ومن أجل اصلاح نظام التجارة الداخلية لجأت الدولة إلى اتباع سياسة دعم الأسعار.

وعليه سنحاول في هذا الفصل بدراسة ماهية سياسة دعم الأسعار(المبحث الأول)، وأبعاد سياسة دعم الأسعار (المبحث الثاني).

المبحث الأول: ماهية سياسة دعم الأسعار

لاقت سياسة دعم الأسعار اهتماما من قبل الباحثين والمفكرين الاقتصاديين والسياسيين، خاصة في الآونة الأخيرة، حيث هناك عديد من مختصين نادوا بضرورة اصلاح سياسة دعم الأسعار، ولفهم موضوع سياسة دعم الأسعار لا بد من ضبط مفهومه وتحديد أهميته وأهدافه ومعرفة أنواعه، وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم سياسة دعم الأسعار

أولا-تعريف دعم الأسعار

تعددت تعاريف سياسة دعم الأسعار بالنظر إلى تعدد أنواعها وأهدافها، لذلك سنقدم بعض التعاريف كالآتي:

يعرف دعم الأسعار بأنه: "وسيلة لدعم دخول بعض المنتجين بإبقاء الحكومة على الأسعار فوق سعر السوق، وتستخدم نظم دعم الأسعار في كثير من البلدان لمساعدة القطاع الزراعي بصورة خاصة، وذلك بضمان مستوى مقبول من الدخول الإجمالية للمزارعين".[1]

من خلال هذا التعريف يتضح لنا أن هذه السياسة موجهة لدعم المستهلك من خلال مراعاة القدرة الشرائية وحفاظ على مستوى المعيشي وذلك بدعم المنتوجات الغذائية بدءا من القطاعي الفلاحي الذي يعتبر مصدر أساسي لتلبية الاحتياجات الأساسية للمواد الغذائية.

كما تعرف على أنها: " شراء الحكومة مباشرة للسلعة أو الخدمة التي يحتمل أن يقل سعرها السوقي عن الحد الأدنى".[2]

[1]- حسام الدين جاد الرب، **معجم المصطلحات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية، انجليزي-عربي**، القاهرة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2011، ص214.

[2]- روبرت ميرفي، **دورس مبسطة في الاقتصاد**، تر: رحاب صلاح الدين، قاهرة: مؤسسة هنداوي، 2017، ص243.

دعم الأسعار يعبر عن أدنى مستوى ارتد منه السعر بفعل ظهور قوى الطلب، بمعنى آخر بأنه سعر ارتدت منه الأسعار في السابق.[1]

يتبين لنا من خلال هذين تعرفين بأن دعم الأسعار هو اجراء حكومي قائم على أساس مساعدة المنتجين من خلال الدعم النقدي، أو دعم الشراء، من أجل الحفاظ على أسعار السلع.

فهو مساهمة مالية تقدمها الحكومة أو أي هيئة عامة تتحقق منها منفعة لمن يحصل عليها وذلك لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية.[2]

من خلال هذا التعريف يتضح لنا أن سياسة دعم الأسعار تهدف إلى توفير المنتجات والخدمات للمواطنين بأسعار تتلاءم مع الدخل الفردي وهذا ما يساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية من جهة ومن جهة أخرى يتم تقديم تسهيلات ومساعدات مباشرة وغير مباشرة للمنتجين للحفاظ على استمرارية المنتوجات.

ويقدم (دي مور وكالامي) (De More Calami) تعريفا أكثر تحديدا للدعم بأنه:" أي تدابير تبقي الأسعار بالنسبة للمستهلكين أقل من مستوى السوق أو تبقي الأسعار بالنسبة للمنتجين فوق مستوى السوق أو تخفض التكاليف بالنسبة للمستهلكين والمنتجين من خلال منح دعم مباشر أو غير مباشر"[3].

يتضح لنا من خلال هذا التعريف أن دعم الأسعار هو عبارة عن سياسة تنتهجها الحكومة لتلبية احتياجات المواطنين من خلال توفير السلع مع مراعاة دخول الأفراد خاصة الطبقة الفقيرة، أما بالنسبة للمنتجين فهي تهدف إلى استمرار المنتج بأسعار مستقرة.

---

[1]–ايهاب سعيد، **الادلة الفنية للأسواق المالية**، القاهرة: دار الكتب للنشر والتوزيع، 2023، ص74.

[2]–أحمد عرفة، أحمد يوسف، **الدعم الاقتصادي حقيقته وانواعه**، الاسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2020، ص24

[3]– البشير عمارة، "سياسة الدعم الحكومي في الجزائر"، **مجلة نور للدراسات الاقتصادية**، مجلد5، عدد2، ديسمبر2019، ص61.

تعريف **منظمة التجارة الدولية (OMC)** لدعم الأسعار بأنه: " مبلغ من الأموال المقدمة من الأموال العامة لمساعدة قطاع ما أو للحفاظ على سعر منتج ما أو خدمة ما على مستوى منخفض"، ويستند تعريف المنظمة للدعم على ثلاثة عناصر أساسية وهي:

-مساهمة مالية مباشرة أو غير مباشرة

-تصدر من السلطات العامة أو أية هيئة عامة

-تمنح هذه المساهمة ميزة للحصول على السلعة أو الخدمة بسعر منخفض.[1]

يقتصر هذا التعريف على أن دعم الأسعار هي سياسية تهدف إلى تقديم مساعدات مالية من قبل هيئة رسمية متمثلة في الحكومة أو الوزارة المالية من أجل حفاظ على أسعار السلع أو الخدمات أو السعي إلى تخفيضها، بما يتوافق مع مستوى دخل الأفراد.

كما تعتبر وزارة الداخلية الجزائرية دعم الأسعار على أنه بعض أنواع الإعانات التي تقدمها الحكومة للأفراد كالمنتجين والمستهلكين سواء بأسلوب مباشر أي الدعم الصريح، أو بأسلوب غير مباشر أي الدعم الضمني بهدف التخفيف من عبء تكاليف المعيشة فيما يخص الفئات الصغيرة والطبقات ذات الدخول المحدودة بالإضافة إلى عمليات توزيع الدخل الوطني للطبقات التي تتميز بأقل الدخول لما يقود في النهاية لتحقيق مستوى من العدالة الاجتماعية.[2]

يتضح لنا من خلال تعريف وزارة الداخلية الجزائرية أن دعم الأسعار من قبل الحكومة الجزائرية تهدف لإبقاء الأسعار الموجهة للمستهلكين والمنتجين أدنى من مستوى سعر السوق، وذلك بتقديم مساعدات ذات طابع مادي لتخفيض أسعار السلع من أجل المستهلك أو تقديم مساعدات لقطاع معين أو صناعة معينة.

---

[1]- مريم قدار، "**إشكالية إصلاح سياسة الدعم الحكومي في الجزائر دراسة استشرافية لحالة دعم الوقود في آفاق 2035م**"، (أطروحة دكتوراه)، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2020، ص14.

[2]- سي محمد كمال،" بن هدي إكرام، تأثير الدعم الحكومي على الاستهلاك، الموازنة والنمو الاقتصادي في الجزائر"، **مجلة التنويع الاقتصادي**، المجلد2، العدد1، 30 يونيو 2021، ص23.

يمكن تعريف الدعم على أنه كل ما تتحمله الموازنة العامة للدولة من فروق سعرية للسلع والخدمات عن أسعارها الاقتصادية، في إطار مسؤوليتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وهو بذلك مساهمة مالية تقدمها الحكومة، أو هيئة عامة تتحقق منها منفعة لمن يحصل عليها، لتحقيق أهداف عديدة.[1]

يمكن القول بأن سياسة دعم الأسعار ترتكز على عدة جوانب أهمها:

-يختلف دعم الاسعار من حيث الشكل والمضمون عن سياسة المنح والهبات والإعانة، لأن سياسة الدعم تعمل من خلال إطار نظام للتسعير الجبري وليس تقديم السلعة او بعضها بالمجان، فتعتبر سياسة الدعم أحد ادوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية والسياسة للحكومة، ولضمان مستوى معيشي أفضل للفئات الاجتماعية ذات الدخل المحدود.

-تتحمل الدولة في سبيل تطبيق سياسة الدعم لأعباء مالية مباشرة، بجانب الدعم الاداري بفرض القيود واستصدار القرارات التي تهدف الى حماية المستهلك.

ثانيا-أهمية سياسة دعم الأسعار

1-تعزيز الاستقرار الاقتصادي: يمكن لسياسات الدعم أن تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق تقليل التقلبات الاقتصادية وتعزيز النمو المستدام.

2-تحفيز النمو الاقتصادي: يمكن للدعم المستهدف أن يشجع على الاستثمار وخلق فرص العمل، مما يسهم في تحفيز النمو الاقتصادي.

3-تحسين توزيع الدخل: يمكن أن تستهدف سياسات الدعم فئات معينة من المجتمع لتحسين توزيع الدخل وتقليل الفجوة بين الطبقات.

[1]- علي سيد إسماعيل، "الآثار الإيجابية والسلبية لإلغاء الدعم على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي"، **مجلة الدراسات العربية**، المجلد 33، العدد5، جانفي2016، ص2752.

4-دعم الفقراء والطبقات الضعيفة: تستهدف بعض سياسات الدعم الفقراء والمحتاجين لتحسين ظروفهم المعيشية وتوفير الخدمات الأساسية لهم.

5-تخفيض التضخم: من خلال دعم أسعار بعض السلع الأساسية، يمكن أن تساهم سياسات الدعم في التحكم في التضخم.

6-تحقيق العدالة الاجتماعية: يمكن لسياسات الدعم تحقيق أهداف العدالة الاجتماعية من خلال توجيه الدعم إلى الفئات الأكثر حاجة.[1]

تكمن أهمية دعم الأسعار في تقديم مساعدات لمختلف القطاعات من أجل توفير السلع والخدمات للشرائح الاجتماعية خاصة الطبقة الوسطى والطبقة الأدنى لاقتناء الحاجات الأساسية، كما تكمن أهمية دعم الأسعار في توزيع الثروات وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتشجيع الصناعة، وتجنب ضغوط التضخم، وهذا ما ضمن لها الإستقرار الاجتماعي والسياسي.

المطلب الثاني: أهداف سياسة دعم الأسعار

يمكن تحديد أهداف سياسة دعم الأسعار كالآتي:

أولا-أهداف اقتصادية

-أداة لإعادة التوازن الاقتصادي حيث يمكن للدولة تحقيق التوازن الاقتصادي من خلال التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي للسلع والتوازن في ميزان المدفوعات.

-آلية لتحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق تشجيع الاستثمارات الأجنبية بمنحها إعفاءات ضريبية مباشرة وغير مباشرة.

[1]- هاني محمد السيد علي، "أثر السياسات الحكومية في ترشيد الدعم على الموازنة العامة دراسة تطبيقية على مصر"، **مجلة كلية السياسة والاقتصاد**، العدد23، يوليو 2024، ص400.

-أداة لتصحيح السوق الحر حيث تعتمد الحكومة على سياسة الدعم لتصحيح سلوك نظام السوق سعيا منها لتحقيق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد بالنسبة للموارد العامة.[1]

- يمكن لسياسات الدعم أن تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق تقليل التقلبات الاقتصادية وتعزيز النمو المستدام.

-تحفيز النمو الاقتصادي حيث يمكن للدعم المستهدف أن يشجع على الاستثمار وخلق فرص العمل، مما يسهم في تحفيز النمو الاقتصادي.

-تحسين توزيع الدخل حيث يمكن أن تستهدف سياسات الدعم فئات معينة من المجتمع لتحسين توزيع الدخل وتقليل الفجوة بين الطبقات[2].

ثانيا-أهداف اجتماعية

-توفير العديد من السلع والخدمات الأساسية المدعومة لكافة أفراد المجتمع، والتي استفاد منها بالدرجة الأولى الفئات الفقيرة، ومساعدة أفراد المجتمع ذوي الدخل المحدود، بهدف تقليل التفاوت في الدخول بين الأفراد، حيث عملت الدولة على دعم أسعار العديد من السلع والخدمات الأساسية التي لها علاقة بمعيشة الفرد، من خلال توفير هذه السلع والخدمات إلى مستهلكيها بأسعار منخفضة.[3]

-تعزيز البعد الإجتماعي للدولة للقيام بدورها في تحقيق المستوى المعيشي الأفضل للأفراد حتى تتسنى لهم حياة كريمة.

---

[1]- سهيلة قيراط،" الدعم الحكومي في الجزائر: واقع واصلاحات"، **مجلة اقتصاد المنظمات والتنمية المستدامة**، المجلد2، العدد1، جوان2023، ص49.

[2]- هاني محمد السيد علي، **مرجع سبق ذكره**، ص400.

[3]- محمد على المقبلي، **سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية وأثارها على القطاع الزراعي في الدول النامية**، دمشق، دار علاء الدين للطباعة والترجمة والنشر، 2012، ص236.

-تمكين الفئات الأقل دخلا من الحصول على السلع والخدمات الأساسية بأسعار منخفضة مقارنة مع الأسعار الحقيقية.[1]

-تحسين المستوى المعيشي برفع المستوى الغذائي للفئات الاجتماعية للتمكين من الحصول على السلع الضرورية، وذلك بتوفيرها بأسعار مناسبة لهم وتكون في متناول الفئات المحدودة الدخل لضمان توفير حد أدنى من السلع الضرورية للحد من تدهور المستوى المعيشي.

-تحديد حد أدنى من الغداء، حيث من واجب الدولة أن تأخذ على عاتقها مسؤولية اشباع الحاجات الأساسية، في اطار مسؤوليتها عن تحقيق الأمن الغذائي لسكانها.[2]

ثالثا-أهداف سياسية:

تقديم الاعانات لها مبررات واعتبارات سياسية خاصة إذا تعلق بالمنتوجات الأساسية والتي يستفيد منها شريحة كبيرة من المجتمع، فتهدف الحكومة من خلالها إلى الحصول على الولاء الشعبي، بما يضمن بها البقاء في السلطة.[3]

-كما تقوم أحيانا بعض الدول بتقديم دعم الأسعار لأغراض سياسية، فمثلا في حالة وقوع أزمة سياسة تلجأ الدولة إلى خفض أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية لإضفاء جو من الطمأنينة وتخفيف الضغوطات القائمة، وهذا ما يطلق أو يصطلح عليه بعض الاقتصاديين بشراء السلم الاجتماعي.[4]

[1]- مريم قدار، **مرجع سبق ذكره**، ص16.

[2]- سهيلة قيراط، **مرجع سبق ذكره**، ص50.

[3]- البشير عمارة، **مرجع سبق ذكره**، ص62.

[4]- مريم قدار، **مرجع سبق ذكره**، ص17.

تتجسد أهداف دعم الأسعار في مساعدة الفئات الاجتماعية ذات الدخول المنخفضة على تحمل ارتفاع الأسعار للسلع والخدمات، وخاصة في ظل حقيقة أن معدلات ارتفاع الأسعار تسبق معدلات ارتفاع الأجور زمنيا ونسبيا، لذلك تهدف سياسة الدعم إلى تحقيق استقرار الأسعار تتناسب مع مستوى المعيشي، وهذا ما يضمن توزيع العادل للثروة وتقليص الفجوة بين الفئات الاجتماعية من جهة، ومن جهة أخرى تسعى إلى دعم المنتوجات المحلية وتوفرها في السوق، وهذا ما يجسد في تنفيذ برنامج الحكومي.

المطلب الثالث: أنواع دعم الأسعار

أولا-الدعم من حيث أثره على الميزانية العامة

1-الدعم المباشر

يدرج في الموازنة العامة للدولة من أجل خفض تكلفة المعيشة، أي لتغطية الفرق بين تكلفة تدبير السلع وسعر بيعها[1]، وهذا النوع يكون تأثيره واضح على الميزانية العامة ويمكن قياسه وتتبعه بسهولة من سنة لأخرى، ودراسة مسببات تزايده وأدوات ترشيده وفرص إحلال سلع أخرى بدل بعض السلع التي تحتويها القائمة أو نوعيات أخرى من نفس السلع، ويستهدف هذا النوع من الدعم على متطلبات اجتماعية للمواطنين بصفة خاصة.[2]

2-الدعم غير مباشر

يتمثل في أسعار بيع بعض السلع التي ينتجها القطاع العام وبين تكلفتها.

[1]-إبراهيم عيسوي، **الدعم: معالجة اقتصادية وسياسية**، قاهرة: دار الموقف العربي، 1978، ص9.

[2]- فتحي حسن دندن،"**سياسات الدعم الحكومي وأثرها على الاقتصاد الجزائري**"، (أطروحة دكتوراه)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2023،ص23.

-الدعم الضمني

يعبِّر الدعم الضمني من ناحية عن الفرق بين متوسط تكلفة الوحدة ومتوسط سعر بيع بعض المنتجات، ومن ناحية أخرى عن تنازل الدولة عن بعض الضرائب والرسوم الناتجة عن المعاملات الداخلية والخارجية، حيث يصعب قياسه أو تتبعه من سنة إلى أخرى.

وبالتالي فإن الدعم الضمني في الجزائر، هو دعم سد العجز أو دعم تحقيق التوازن لصالح بعض المؤسسات ذات الطابع الإستراتيجي نتيجة لقيام الدولة بتحديد أسعار بعض السلع والخدمات الأساسية عند مستوى أقل من تكلفتها الاقتصادية، مع إلزام تلك المؤسسات المقدمة لها بالسعر المقنن، ويأخذ الدعم الضمني في الجزائر عدة أشكال تتمثل في:

-دعم ضمني ذو طابع جبائي: يتمثل في جميع المزايا والإعفاءات الضريبية الممنوحة من طرف الدولة بغرض تشجيع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

-دعم ضمني ذو طابع عقاري: خاصة في مجال الحصول على الأوعية العقارية، بما في ذلك عمليات بيع الأراضي المخصصة لبرامج السكن العمومي المدعم.

-دعم ضمني للتدخلات المالية للخزينة العمومية.

-دعم ضمني للمنتجات الطاقوية: تشمل جميع أشكال الوقود، والكهرباء، والغاز الطبيعي بصنفيه: المخصص للاستهلاك العائلي أو ذلك الموجه لتوليد الطاقة الكهربائية.

-دعم التوازن المالي لمؤسسة سونلغاز: تدعم الجزائر أسعار الكهرباء والغاز، وتُحدّد أسعارها إداريا.[1]

[1]- محمد رافع، مراد جنيدي، " أثر الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 2010-2021"، **مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية**، المجلد6، العدد1، مارس2023، ص103.

-دعم الإعفاءات الضريبية

إن الاعفاء الضريبي يعني اسقاط حق الدولة عن المؤسسات في مبلغ الضرائب المستحق عليها مقابل الالتزام بنشاط اقتصادي معين في منطقة معينة أو ظروف معينة، فالإعفاءات الضريبية سواء كانت دائمة أو مؤقتة تعتبر نوع من أنواع دعم غير مباشرة، فهي تساهم في دعم الاستثمار المحلي في انتاج الصناعات المصدرة أو الصناعات التي تنتج بديلا للسلع المستوردة.[1]

-الدعم الجمركي

وقد يكون الغرض من الدعم الجمركي هو تطوير الإنتاج المحلي عبر الإعفاء من الرسوم الجمركية لاقتناء مستلزمات الإنتاج اللازمة لتشغيل المشاريع الإنتاجية، والتي تمثل معدات استثمارية كالآلات والمكائن...الخ، ويمكن أن يكون هذا الإعفاء لفترات معينة يتحقق من خلالها التطور في القدرة الإنتاجية، وهذا وفق أهمية المشروعات التي يتم تشغيلها سواء على المجتمع أو على الأفراد أو من أجل تطوره. بحيث يتم هذا الإجراء الإعفاء من الرسوم الجمركية في إطار يسمح لهذا الدعم بالتحفيز والدفع نحو تحسين وتطوير الإنتاج المحلي لمستلزمات الإنتاج وليس إعاقته، لان الدعم الجمركي ولفترات طويلة ينجر عنه أثار سلبية متعلقة بزيادة الاعتماد على ما يتم استيراده من مستلزمات أو متطلبات الإنتاج والاستثمار، وهذا نتيجة لخفض أسعارها بسبب إعفائها أو التخفيض من الرسوم الجمركية، وهو ما يؤدي إلى إعاقة تطور إنتاج هذا النوع من السلع. ويعمل إلى اعتماد الاقتصاد على الأسواق الخارجية والتبعية له وعرقلة تطوره.[2]

[1]– زين يونس،"الإعفاء الضريبي كأحد آليات تشجيع الاستثمار المحلي – ولاية بسكرة نموذجا–"، **مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية**، العدد3، جوان2015، ص57.

[2]– فتحي حسن دندن، سياسات الدعم الحكومي وأثرها على الاقتصاد الجزائري، **مرجع سبق ذكره**، ص26.

-الدعم المستتر

وهو عبارة عن بيع سلع المحلية مهما كانت نوعها مادة سلع استهلاكية أو وسيطة أو بيعها إلى المنتجين أو المستهلكين بأسعار اقل من أسعار الاستيراد أو التصدير[1].

يتضح لنا أن هناك عدة أنواع من سياسة دعم الحكومة وكل نوع من أنواع الدعم له مميزاته التي تعود بنفع على المواطنين والمنتجين، كما أن هذه الأنواع من دعم الأسعار هي عبارة عن الانفاق العام والذي يمثل نفقات من الميزانية العمومية للدولة، لذلك فإن ارتفاع مخصصات دعم الأسعار يؤدي إلى زيادة الانفاق العام للدولة، هذه الزيادة تساهم في عجز الميزانية العامة للدولة، خاصة إذا كانت الدولة تعاني من العجز في التمويل، وهذا العجز ينتج عنه مضاعفات متمثلة في ضغوطات التضخم.

ثانيا-أنواع الدعم من حيث منظور الأثر التوزيعي

1-الدعم المعمم

يعتمد النموذج المعمم للأسعار على فكرة دعم منتجات معينة دون الأخذ بعين الاعتبار للقدرات المالية للمستفيد منها(الرعاية الصحية، تعميم التعليم، دعم أسعار المواد الأساسية كالحبوب والسكر وغيرها)، حيث يأخذ عدة أشكال:

-خفض سعر السلع أو الخدمات إلى أقل من تكلفة إنتاجها أو تكلفة استيرادها.

-منح إعفاءات ضريبية وجمركية.

-دعم الفوائد على القروض.[1]

[1]- فتحي حسن دندن، زين الدين قدال، الاقتصاد الموازي وانعكاساته على فعالية سياسة الدعم الحكومي، **مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال**، المجلد4، العدد1، جوان2021، ص553.

2-الدعم المستهدف

من أجل التوزيع العادل للدخل والثورة بالشكل الملائم بين مختلف أفراد المجتمع ووفقا لمبدأ العدالة الاجتماعية، تعمل الدولة وتوجه جهودها نحو فئة من المواطنين الذين يستوفون شروط ومعايير معينة حتى يكونوا مؤهلين، والذين هم بحاجة الى حصولهم على الدعم والمنفعة النقدية، ويعتبر استهداف اهم اليات إصلاح الدعم الحكومي واحد من اهم القضايا المرتبطة بنظام دفع الدعم.[2]

إن هذان النوعان من دعم الأسعار يستعيان إلى توفير عدد من السلع والخدمات الأساسية للمواطنين بالإضافة إلى الصحة والسكن بأسعار منخفضة تستفيد منها جميع فئات المجتمع.

ثالثا-أنواع الدعم من حيث شكل تقديمه للمستفيدين

1-الدعم العيني

يعني الدعم العيني توفير سلع وخدمات بأسعار منخفضة، ويشمل بشكل رئيس دعم السلع الغذائية وأسعارها، وتتوقف الاستفادة من الدعم العيني على حجم استهلاك الأفراد لتلك السلع والخدمات، وتكون غالبا أساسية بالنسبة للأفراد.

2-الدعم النقدي

منح دعم نقدي لزيادة القدرات الشرائية واقتناء السلع الأساسية الموجودة في السوق، لإعانة البطالة، واعانة الشيخوخة، وهذا يحتاج إلى معلومات وافية جدا عن أعداد الفقراء وأوضاعهم، ويساهم في رفع الأسعار من خلال لجوء تجار الجملة والمفرق لزيادة الأسعر، مع

[1]- لعيسوف سمير،" سياسة دعم الطاقة في الجزائر"،(أطروحة دكتوراه)، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2021،ص16.

[2]- دندن فتحي حسن، سياسات الدعم الحكومي وأثرها على الاقتصاد الجزائري، **مرجع سبق ذكره**، ص27.

كل زيادة في الرواتب على شكل دعم نقدي، ويساهم في خفض أسعار السلع الأساسية للقطاع العائلي.[1]

رابعا-أنواع الدعم من حيث تقسيمه في الإنفاق العام

1-النفقات التحويلية الاقتصادية

هذ ا النوع من الدعم يكون موجه لبعض المشاريع الإنتاجية، بهدف تشجيعهم على زيادة إنتاج السلع أو الخدمات. وهذا إما لطرحها في السوق بأسعار منخفضة، وغالبا تكون هذه السلع والخدمات الاستهلاكية ضرورية. إما لتصديرها لتشجيع التصدير. وعموما فان إنتاج واستهلاك هذه السلع والخدمات في غالبيتها ينتج عنها منافع خارجية[2].

2-النفقات التحويلية الاجتماعية

هي عبارة عن نفقات الدعم الحكومية التي تهدف إلى تحقيق البعد الاجتماعي للإنفاق العام وتتم بدون مقابل، مثل دعم البطالة وهي إعانات يتم منحها لأشخاص فقدوا وظائفهم لأسباب خارجة عن نطاقهم، أو الأفراد طالبي العمل في سوق العمل وتتيح لهم فرصة التوظيف، وكذلك إعانات لكبار السن والعجزة والفقراء والذين دخلهم يقل عن مستوى معين، ويطلق على هذا النوع من نفقات الدعم أحيانا ببرامج الرفاهية الاجتماعية الموجهة للفقراء.[3]

وعليه يمكن القول أن كل هذه الأنواع من دعم الأسعار تعتبر انفاق العام والتي تسعى من خلاله إلى توفير السلع والخدمات لمختلف الشرائح بأسعار ثابتة ومستقرة.

---

[1]- أحمد الكواز، **السياسات الاقتصادية في بعض دول الانتفاضات العربية هل من بديل؟**، السياسات التنموية وتحديات الثورة في الأقطار العربية، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017، ص45.

[2]- فتحي حسن دندن، سياسات الدعم الحكومي وأثرها على الاقتصاد الجزائري، **مرجع سبق ذكره**، ص28.

[3]- **نفس المرجع والصفحة.**

المبحث الثاني: أبعاد سياسة دعم الأسعار

إن سياسة دعم الأسعار لها ثلاث أبعاد أساسية متمثلة في: البعد السياسي، والبعد الاجتماعي والبعد الاقتصادي.

المطلب الأول: الأبعاد السياسية لدعم الأسعار

يحظى الدعم العيني بإقبال كبير لدى السياسيين وأصحاب القرار في الدولة، بسبب سهولة استهدافه للسلع المعينة. عكس الدعم النقدي الذي لا يحظى بالموافقة من طرف سلطات البلاد بسبب تخوفهم من أن يذهب الدعم إلى بعض سلع وخدمات لا ترغب الحكومة في زياد استهلاكها، ولهذا يفضلون الدعم العيني لوصول الدعم إلى السلع الأساسية للفقراء[1].

إن دعم الأسعار له عدة اعتبارات من الناحية السياسية والمتمثلة في:

-لجوء الدولة إلى التسعير وفق البرنامج الإصلاحي للسوق.

-تتخذ الدولة من الاحتياطات ما يضمن وصول السلعة إلى المحتاجين من عامة الناس، مما يتطلب بدوره وضع نظام مناسب يكفل التوزيع العادل للسلعة ومنع تلاعب المحتكرين وجشع التجار.[2]

-إن سياسة دعم الأسعار تساهم في الحفاظ على وحدة الوطنية والقضاء على الاحتجاجات الشعبية بسبب تقلبات الأسعار من جهة، ومن جهة أخرى تحافظ على الاستقرار السياسي للنظام القائم.

[1]- **نفس المرجع**، ص33.

[2]- باسم الجميلي، **سياسة التصنيع في ضوء مقاصد الشريعة**، بيروت: دار الكتب العلمية، 2006، ص202.

-الدعم يعد مجرد ظاهرة عارضة لجأ إليها النظام السياسي عندما واجهته ظروف فجائية تطلبت المحافظة على تواجد كم سلعي محدد مع ربط أو تثبيت الأسعار عند حد معين، لا يتغير بتغيرات العرض والطلب.[1]

كما يعتبر البعد السياسي لدعم الأسعار وهو رغبة صناع القرار هو توفير بيئة مناسبة لعمل السوق الحر أكثر فعالية، كما تعمل على توجيه الموارد الاقتصادية لاستخدامها في تحقيق المنفعة والتكلفة الاجتماعية، كما يسعى صناع القرار من خلال سياسة دعم الأسعار توفير الخدمات لإشباع حاجات الأفراد، وهذا ما ينتج عنه التوزيع العادل للثروة بين مختلف شرائح المجتمع.

المطلب الثاني: الأبعاد الاجتماعية لدعم الأسعار

إن تجربة التدخل الحكومي في كثير من البلدان الصناعية، وفي بعض الدول النامية في النشاط الاقتصادي من خلال إقرار مجموعة من السياسات النقدية والمالية والاجتماعية تجنبا لتقلبات النظام الاقتصادي، فسياسة دعم الدولة للأسعار أعطتها بعدا اجتماعيا هاما من خلال زيادة الانفاق الحكومي الموجه للخدمات الاجتماعية الضرورية، مثل التعليم والصحة والإسكان، وشبكات الضمان، ودعم بعض الموارد التموينية للأفراد محدودي الدخل، وتوفير الخدمات العامة بأسعار منخفضة، واستهدفت هذه السياسات تخفيف لمعاناة عن الفقراء ودعم الطبقات التي تعتبر عماد الاستقرار والتوازن في المجتمع.[2]

كما تقوم الدولة من خلال سياسة دعم الأسعار بتحقيق البعد الاجتماعي من خلال تقديم سلع وخدمات لا يستطيع القطاع الخاص تقديمها، وحرصت عدة حكومات على مساعدة أفراد

[1]- علي سيد إسماعيل، **الآثار الإيجابية والسلبية لإلغاء الدعم على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي**، الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2019، ص163.

[2]- سعاد إبراهيم السلموني، **استراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية**، دمشق: دار علاء للطباعة والترجمة والنشر، 2020، ص286.

المجتمع ذوي الدخول المحدودة، وبهدف تقليل التفاوت في الدخول بين الأفراد عملت على دعم أسعار العديد من السلع والخدمات الأساسية التي لها علاقة مباشرة بمعيشة الفرد، من خلال توفير هذه السلع والخدمات إلى مستهلكيها بأسعار منخفضة تقل كثيرا عن أسعارها الاقتصادية.[1]

كما تسعى الحكومة من خلال هذه السياسة إلى وضع ميكانيزمات تسمح بتحديد دقيق للفئات المحرومة التي يسمح لها الاستفادة من دعم الدولة، بعبارة أخرى، ترغب الحكومة في التوجه صوب نظام موجه للدعم، عكس ما هو معمول به حاليا حيث يشمل نظام الدعم جميع الفئات. وتعتمد اغلب الدول النامية على غرار الجزائر، على أنظمة لدعم الأسعار لمساعدة الفئات الفقيرة، وخاصة في الدول البترولية، وتحولت تلك التدابير إلى نقمة، وكانت في نظر الكثيرين سبب الأزمات التي تعيشها بعض الدول النفطية بسبب السخاء المفرط لتلك التدابير الموجهة لدعم الأسعار[2].

ويتجسد البعد الاجتماعي لدعم الأسعار في النقاط التالية:

-تقديم المساعدات العينية والنقدية المباشرة على غرار المنح الممنوحة لفائدة العائلات المحدودة الدخل والإعانات الظرفية.

-توفير التجهيزات والمرافق الأساسية أو المساهمة في إنجازها، مثل: التزويد بالماء الصالح للشرب والربط بشبكة التنوير الريفي من أجل تحسين أوضاع فئات الاجتماعية خاصة الفقيرة.[3]

---

[1]- محمد على المقبلي، **سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على القطاع الزراعي في الدول النامية**، دمشق: دار علاء، للطباعة والترجمة والنشر، 2012، ص236.

[2]- البشير عمارة، **مرجع سبق ذكره**، ص63.

[3]-سعيدة بوزيدي،" أثر سياسة الدعم على الإنفاق العمومي في الجزائر"، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، المجلد 16، العدد22، 2020، ص195.

-توفير السلع والخدمات الأساسية وبصفة خاصة السلع الغذائية الضرورية بأسعار مناسبة لضمان وصول حد أدنى من السلع الضرورية للفئات الفقيرة، لتحقيق الأمن الغذائي ومنع تدهور مستوى المعيشة.

-تتجه الحكومات إلى الدعم لعدم قدرتها على الإدارة وتوزيع الثروات لحماية الفقراء، لذلك يعتبر المبرر الأساسي من الدعم هو مساعدة القطاعات الواسعة من أبناء الشرائح المختلفة للطبقة الوسطى والطبقات الأدنى، بهدف تمكينهم من مواجهة الحاجات الأساسية للحياة.[1]

-التزاما للدولة بدورها الاجتماعي، تسعى جاهدة إلى توفير عدد من السلع والخدمات الأساسية على غرار التعليم، والصحة والسكن، بأسعار منخفضة تستفيد منها جميع فئات المجتمع، وهو ما يعرف بالدعم الصريح أو التحويلات الاجتماعية، كما تغطي خزينتها بعض تكاليف المواد الأساسية كالمنتجات البترولية والكهرباء وهو ما يطلق عليه بالدعم الضمني.[2]

وعليه فإن البعد الاجتماعي لسياسة دعم الأسعار متمثل في توفير السلع والخدمات الضرورية بأسعار تكون مناسبة، وفي متناول الفئات المحرومة ومحدودة الدخل، وهذا ما يؤدي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية، وتمكين مختلف الشرائح من الحصول على الاحتياجات الأساسية سواء كانت سلع أو خدمات.

المطلب الثالث: الأبعاد الاقتصادية لدعم الأسعار

لقد كانت الأسعار قبل الاتجاه نحو الانفتاح في منتصف السبعينات تحدد من قبل الدولة، حيث أن الأسعار في الاقتصاد الاشتراكي المخطط مركزيا شأنها شأن أي قسم من أقسام الاقتصاد، فلا يشعر المنتجون بالقلق من جراء الخسائر وذلك لأن الدولة تتحمل الخسائر سواء

[1]- حمود شافي العجمي، "إلغاء الدعم وأثره للاقتصاد المحلي": رؤية شرعية، **مجلد كلية دار العلوم**، المجلد37، العدد131، أوت 2020، ص28.

[2]- محمد رافع، مراد جنيدي، **مرجع سبق ذكره**، ص103.

فشلت المؤسسة في تحديد السعر أو لم تفشل في حين أن سياسة الأسعار الجديدة، قد ارتكزت على اللامركزية إلى حد ما في تحديد الأسعار في الوقت الذي لا تعكس القيمة الحقيقية للمنتجات وفي الوقت الذي يمثل السعر اليوم في دول العالم الثالث المحدد الأول للإقبال والطلب على السلع على الرغم من وجود عوامل أخرى تؤثر على الطلب.[1]

وبالتالي سعت بعض الحكومات إلى دعم بعض السلع من خلال بيعها بأقل أسعارها الفعلية مثل: المشتقات النفطية والكهرباء والخبز مياه الشرب ومياه الري وغيرها، كما أنها تشتري المحاصيل الزراعية، فإن سياسة دعم الأسعار تساهم في دعم الإنتاج الفلاحي دعما مباشرا من خلال خفض الضريبة على الموارد الأولية الفلاحية.[2]

ولهذه السياسة تأثير مزدوج ومتمثلة في تقديم للقطاع الاقتصادي طاقة بأسعار مدعومة، تساهم في خفض التكاليف، كما أن دعم الزراعة يوسع السوق الداخلية، ويدعم الإنتاج الزراعي، الذي يمد الصناعة بالكثير من الموارد الأولية، ويوطد استقرار الريف، ومن جهة أخرى تحمل خزينة الحكومة مبالغ طائلة تخلق ضغطا لزيادة الإيرادات من مصادر أخرى.[3]

---

[1]– إبراهيم الأخرس، **الدعم وحماية المستهلك في ظل العولمة كيف نحمي المستهلك في ظل العولمة، العلاقة بين البيروقراطية وحماية المستهلك التأثير السياسي للدعم في ظل العولمة ما بين الدعم والإصلاح المطلوب الدعم العيني والدعم النقدي**، قاهرة: مكتبة مدبولى للنشر والتوزيع، 2007، ص36.

[2]– الكشو منير، **مرجع سبق ذكره**، ص249.

[3]– علي غانم بوحمود، **الإصلاح المالي وإعادة الاعمار في فترات الأزمات دراسة تطبيقية مقارنة**، دمشق: دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، 2023، ص72.

وعليه يمكن تحديد الأبعاد الاقتصادية لدعم الأسعار من خلال العناصر التالية:

أولا-البعد الاقتصادي للدعم على الاستهلاك والإنتاج

1-البعد الاقتصادي للدعم على الاستهلاك

إن الدعم السلعي يكمن في زيادة دخل المستهلك نظرا لتخفيض ثمن السلع والخدمات المدعمة، ويتطلب ذلك توافق كمية الاستهلاك والطلب الكلي على حجم المرونة السعرية المدعمة أي كلما زادت المرونة السعرية للسلع المدعمة كلما زاد الطلب الكلي وزاد الاستهلاك والعكس صحيح.[1]

يسعى المستهلك إلى حصوله على أقصى إشباع ممكن وتحقيق أكبر منفعة ولكن هنالك عوامل تعتبر قيود لمنفعته وتتمثل فيدخله وأسعار السلع والخدمات المختلفة في السوق، وعندما تقرر الدول الرفع من مستوى إشباع المستهلك[2]. تتدخل الدولة بتسعير هذه المنتجات بسعر أقل من سعر التوازن مراعاة لظروف المستهلكين الشرائية، مما يؤدي ذلك إلى تحقيق خسائر للمنتجين أو انخفاض أرباحهم، لذلك فإن الدولة عند تحديد سعر لهذه المنتجات أقل من سعر التوازن، فإنها تمنح المنتجين دعما، فالحكومة تسعى من وراء ذلك توصيل السلع إلى جمهور المستهلكين بسعر منخفض، المنتج في هذه الحالة دوره يكون حلقه وصل لتوصيل الاعانة للمستهلكين.[3]

---

[1]- فتحي حسن دندن، زين الدين قدال،" واقع توظيف سياسة الدعم الحكومي بالجزائر للرفع من الأداء الاقتصادي والاجتماعي"، **مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية الجزائر**، المجلد 13، العدد1، 2022، ص11.

[2] - فتحي حسن دندن، سياسات الدعم الحكومي وأثرها على الاقتصاد الجزائري، **مرجع سبق ذكره**، ص33.

[3]- إبراهيم السيد أبو كريمة رشدي، الآثار الاقتصادية والاجتماعية على الدعم الحكومي في مصر، **المجلة القانونية**، المجلد12، العدد2، 2022، ص432.

2-البعد الاقتصادي للدعم على الإنتاج

دعم الدولة للقطاعات المهمة للمواطن كالصحة والسكن يؤدي إلى رفع المستوى المعيشي للعامل القومي، فهناك بعض الدول تقدم الدعم لبعض الاستثمارات لتوجيه القطاع كدعم الصادات التي تؤدي إلى تخفيض كلفتها لزيادة حجمها.[1]

ثانيا-البعد الاقتصادي لدعم ميزان المدفوعات

يتمثل دعم الأسعار على ميزان المدفوعات في نقاط التالية:

-تلجأ بعض حكومات الدول وخاصة الدول النامية إلى تقديم الدعم المباشر للسلع الغذائية ويترتب على ذلك زيادة اعتمادات الدعم لحماية المستهلكين بسبب ارتفاع الأسعار العالمية للسلع المستوردة، ونظرا لتمسك الدولة بتثبيت الأسعار للسلع الغذائية لحماية الطبقات الفقيرة ومحدودي الدخل، فيترتب على ذلك زيادة الواردات السلع الغذائية، وتتحمل الدولة فرق السعر بين الواردات وسعر بيع السلعة في الأسواق المحلية.

-إن سياسة الدعم المطبقة في الدول النامية وتعتمد على تحديد سعر بيع السلعة المدعمة، دون السيطرة على الكميات التي يتم بيعها، ودون التفرقة بين طبقات المجتمع فجميع الطبقات أغنياء وفقراء يستفيدون في الغالب من تلك السلع المدعمة.[2]

[1]-فتحي حسن دندن، زين الدين قدال، واقع توظيف سياسة الدعم الحكومي بالجزائر للرفع من الأداء الاقتصادي والاجتماعي، **مرجع سبق ذكره**، ص11.

[2]- إبراهيم السيد أبو كريمة رشدي، **مرجع سبق ذكره**، ص440.

خلاصة الفصل الأول

إن سياسة دعم الأسعار هي ضرورة اقتصادية واجتماعية وسياسية، والتي تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية بين طبقات المجتمع، والحفاظ على استقرار أسعار السلع والخدمات مما يؤدي إلى الحفاظ على الاستقرار السياسي من خلال تنمية الولاء الوطني وامتصاص غضب الشعب.

وللحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي سعت معظم الحكومات إلى دعم أسعار عدة قطاعات خاصة الدعم السلعي، الذي تحاول الحكومة من خلاله تخفيض أسعار بعض المنتجات ذات الاستهلاك الواسع.

الفصل الثاني:
أسس سياسة دعم الأسعار في الجزائر

تعتبر سياسة دعم الأسعار في الجزائر آلية أساسية ضمن سياسة الإنفاق الحكومي لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية واجتماعية، منها إعادة توزيع الدخل والثروة في المجتمع للحفاظ على الاستقرار العام للأسعار والخدمات الأساسية، وتحفيز المنتجين على المنافسة وزيادة المنتوج المحلي وحمايته.

وبالرغم مما تُكلِّفه هذه السياسة من الميزانية المالية العامة للدول، إلا أن حكومة الجزائر استمرت في سياسة دعم الأسعار لتحسين الوضعية المعيشية للمواطنين، من خلال دعم مختلف القطاعات.

وعليه سنحاول في هذا الفصل دراسة أسس سياسة دعم الأسعار في الجزائر من خلال التطرق إلى أسباب اعتماد سياسة دعم الأسعار في الجزائري(المبحث الأول)، وآليات سياسة دعم الأسعار في الجزائر (المبحث الثاني).

المبحث الأول: أسباب اعتماد سياسة دعم الأسعار في الجزائر

سنحاول في هذا المبحث دراسة أسباب اعتماد سياسة دعم الأسعار في الجزائر من خلال التطرق إلى الأسباب السياسية لاعتماد سياسة دعم الأسعار في الجزائر(المطلب الأول)، والأسباب الاجتماعية لاعتماد سياسة دعم الأسعار في الجزائر (المطلب الثاني) كذلك دراسة الأسباب الاقتصادية لاعتماد سياسة دعم الأسعار في الجزائر (المطلب الثالث).

المطلب الأول: الأسباب السياسية لاعتماد سياسة دعم الأسعار في الجزائر

شملت التوجهات السياسية إلى وضع دستور جديد وعلى أساسه عرفت الجزائر أول دستور ديمقراطي لها عام 1989 يحتوي على مجموعة محاور تتمثل في تكريس الديمقراطية والتخلي عن الاشتراكية[1]. كون أن النظام السياسي توجه منذ استقلال الدولة إلى الاتجاه الأحادي سياسيا والذي خلّف أزمة شرعية سياسية بسبب الإحتكار للسلطة، إلا أن التغيرات الحاصلة على المستوى الدولي بانهيار الاتحاد السوفياتي فرض على الدول تبني النظم الديمقراطية وانفتاح على السوق الدولية.

لذلك شكل دستور 1989 نقلة نوعية للمسار القانوني والسياسي في الجزائر والذي تضمن النهج الديمقراطي. غير أن الجزائر شهدت في فترة التسعينيات مرحلة انتقالية نتيجة الفراغ الدستوري والمؤسساتي بالمعاناة من أزمة أمنية وسياسية وفرض عزلة دولية[2].

---

[1]- عبد الدين بن عمراوي، "الإصلاحات السياسية في الجزائر: دراسة تقييمية للمضمون وطبيعة التحولات"، **مجلة السياسة العالمية**، المجلد 6، العدد1، جوان 2022، ص465.

[2]- ستي قوري، سهام بن رحو بن علال،" التحولات السياسية والاقتصادية في الجزائر: المسار والتحديات ما بين 1999-2020"، **مجلة البشائر الاقتصادية**، المجلد7، العدد1، أفريل2021، ص3.

ونتيجة لتأزم الوضع السياسي والأمني في الجزائر ظهرت بوادر الإصلاح السياسي لاسترجاع شرعية النظام السياسي، والتي تمثلت العملية السياسية من خلال استكمال تفعيل المؤسسات الدستورية.

ففي إطار العملية السياسية جرت انتخابات رئاسية مسبقة، و سعى (اليمين زروال) إلى نقلة نوعية في العملية السياسية بتفعيل المؤسسات الدستورية، إضفاء الشرعية على النظام السياسي، استيعاب المعارضة وبناء الديمقراطية سعيا منه لتحقيق الأمن واستقرار الأوضاع من خلال تبنى آلية المصالحة الوطنية كحل للازمة الأمنية[1].

كما شهدت الجزائر في هذه الفترة(التسعينات)إصلاحات أملتها شروط صندوق النقد الدولي لإعادة جدولة الديون، والذي ترتب عنه تسريح العمال والاستغناء عن مؤسسات عمومية وإعادة هيكلة أخرى كتكريس للخيار الرأسمالي.[2]

وبالرغم من تبني الجزائر النهج الرأسمالي في فترة التسعينات إلا أن النظام السياسي بقي يعاني مختلف الأزمات حتى موعد الانتخابات الرئاسية سنة 1999، والتي علقت عليها السلطة الحاكمة آمال كبيرة في استعاد شرعية النظام السياسي، وهو ما بدأ يظهر جليا بعد فوز المرشح عبد العزيز بوتفليقة برئاسة الجمهورية، وبداية عهد جديد افتتحه الرئيس بالعديد من البرامج كالوئام المدني والمصالحة الوطنية، والتي أنهت سنوات كبيرة من المشاكل الأمنية والسياسة واسترجاع الاستقرار السياسي.[3]

---

[1]– **نفس المرجع**، ص4.

[2]– صالح بوقنيعة، **سياسات الدعم الاجتماعي في الجزائر: بين الأسقف المالية والموازنات المحاسبية، السياسة الاجتماعية في الجزائر: الرهانات الاجتماعية والسياسية والتكلفة الاقتصادية**، بيروت: الملتقى المنطقة العربية للحماية الاجتماعية، مبادرة الإصلاح العربي، 2023، ص12.

[3]– هشام دراجي، "محاولات الإصلاح السياسي في الجزائر"، **مجلة الحقوق والحريات**، مجلد5، العدد1، أفريل2019، ص83.

وتم تحقيق الاستقرار السياسي من خلال ادراك النخبة الحاكمة للعملية السياسية التي تتضمن الانتقال السلمي للسلطة في إطار عملية التحول الديمقراطي، وتجنبت الدولة الكثير من حالات الانسداد السياسي التي قد تؤدي إلى انهيار مؤسسات الدولة.[1]

وعليه فإن الإرادة السياسية واشراك عدة فواعل سياسية في الجزائر ساهم في استرجاع الاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي للجزائر.

ومع بداية الألفية سعت النخبة السياسية الجزائرية الى الحفاظ على الاستقرار السياسي من خلال مواصلة الإصلاحات السياسية والاجتماعية وتلبية مطالب الشعب في تحسين وضعيتهم المعيشية، وذلك بتعزيز الحوار بين الجهات المعارضة، للتوصل إلى عقد اقتصادي و اجتماعي على المدى المتوسط يوطد شراكة حقيقية بين الحكومة والحركة النقابية والمستخدمين والدولة متماسكة، كذلك بتشجيع التطور النوعي للحركة الجمعوية خصوصا من خلال تشجيع تنظيمها على الصعيد الوطني وتعزيز قدراتها من أجل مساهمة أكبر في الجوانب الاقتصادية،[2] خاصة مع ارتفاع أسعار البترول انتهجت الدولة الجزائرية خيارا اجتماعيا بتكريس الخيار الاقتصادي يعتمد على الإنفاق العمومي كمحرك للاقتصاد من خلال المخطط الإنعاش الاقتصادي2001-2004.[3]

وعليه يمكن القول أن الجزائر تبنت سياسة الدعم الحكومي من خلال جهودها لتحقيق الاستقرار السياسي من جهة، ومن جهة أخرى الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي، بالإضافة إلى ضمان الولاء الشعبي للنظام السياسي.

---

[1]- عبد الوهاب بن خليف، "الإصلاح السياسي في الجزائر الواقع والآفاق"، **مجلة أبحاث**، المجلد1، العدد1، جوان2016، ص20.

[2]- ايمان بوقصة، " الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية"، **مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية**، المجلد2، العدد1، مارس2018، ص85.

[3]- صالح بوقنيعة، **مرجع سبق ذكره**، ص12.

المطلب الثاني: الأسباب الاجتماعية لاعتماد سياسة دعم الأسعار في الجزائر

هناك عدة أسباب اجتماعية التي دفعت النظام السياسي إلى اعتماد سياسة دعم الأسعار في الجزائر من بينها:

1-انخفاض القدرة الشرائية

تأثّرت الأسعار المحلية لمعظم السلع والخدمات في الجزائر بتراجع سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية خاصة اليورو والدولار أهم عمولات الشركاء التجاريين للجزائر، في مؤشر يعكس مدى تدهور القدرة الشرائية لحامل الدينار أي المستهلك الجزائري.[1]

فتدهور القدرة الشرائية لها تداعيات اجتماعية خطيرة تهدد السلم الاجتماعي وتماسك الجبهة الداخلية، وعليه كان لزاما على المشرع الجزائري التدخل لإنقاذ المواطن من ارتفاع الأسعار عن طريق وضع قواعد قانونية تضبط عملية عرض السلع والخدمات، وتحديد أسعارها من خلال مجموعة من النصوص التي تستهدف بالأساس حماية القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري.[2]

وعليه فإن تدهور القدرة الشرائية ناتج عن الارتفاع في الأسعار بسبب التضخم واحتكار السوق والمضاربة، وهذا ما ساهم في ارتفاع مستمر للأسعار الأساسية، مما فرض على الدولة دعم مختلف القطاعات حتى تحافظ على التوزان الاجتماعي.

---

[1]- محمد عادل قصري،"القدرة الشرائية في الجزائر – أسباب التراجع وإجراءات المعالجة– دراسة تحليلية"، **مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية**، المجلد9، العدد1، 2023، ص232.

[2]- بن أمينة مصطفى، "حماية القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري بين الاقتصاد والقانون"، **مجلة الفكر القانوني والسياسي**، المجلد7، العدد2، 2023، ص181.

2-تفاقم أزمة السكن

تعتبر أزمة السكن في الجزائر من بين الأزمات والمشاكل التي أفرزها النمو الديمغرافي والنزوح الريفي السريع، وقد ولدت أزمة السكن المتفاقمة مشكلا اجتماعية نشأت منذ تكدس العائلات في غرف منفردة على الأغلب تفتقر إلى الشروط الصحية مما يؤثر سلبا على تماسك الأسر.[1]

حيث قدر عجز السكن في الجزائر، بأكثر من مليون سكن مع طلب سنوي إضافي قدره 600 ألف، بينما وتيرة الإنجاز لا تتجاوز الثمانية ألف وحدة سكنية في السنة.[2]

ونظرا لتفاقم أزمة السكن وتأثيرها على الاستقرار الاجتماعي تبنت الدولة الجزائرية عدة مشاريع بمختلف الصيغ: ريفي، اجتماعي، ترقوي، البيع بالإيجار، تدعيم السكنات الهشة، لتخفيف من ضغوطات الاجتماعية.

3-تدهور صحة المواطن الجزائري

يعاني السكان في المناطق الكثيفة نقصا في الهياكل الصحية على عكس مناطق أخرى التي تتوفر فيها هياكل ضخمة بينما الكثافة السكانية قليلة، ولمعرفة هذا الخلل الذي يعتمد على نسبة تشغيل الأسِّرة من طرف المرضى، وكذا عدد الذين تداولوا على السرير في مدة معينة، ويمكن تحديد المشاكل التي يعاني منها القطاع الصحي والتي تنعكس سلبا على الأمن الصحي للمواطن الجزائري كالتالي:

-عدم وجود خريطة صحية.

[1]- حسان تركي،" النمو الحضري السريع في الجزائر والمشكلات الاجتماعية"، **مجلة أنسنة للبحوث والدراسات**، المجلد8، العدد1، جوان2017، ص419.

[2]-ريمة أوشن، "أسباب تدنى مستوى الخدمات الصحية في المؤسسات الصحية الجزائرية من وجهة نظر الأطباء -دراسة ميدانية بالمراكز الاستشفائية للشرق الجزائري"- ،**مجلة الاقتصاد الصناعي**، المجلد7، العدد4، ديسمبر2017، ص50.

-غياب شبه كلي لمعايير تسمح بتخطيط الموارد والوسائل، وحتى إن وجدت لا يتم أخذها بعين الاعتبار أو لا يتم تطبيقها بالدقة المطلوبة.

-لا يتم الأخذ بعني الاعتبار الاحتياجات الابيديميولوجية *للمحيط الديموغرافي الذي تنشأ فيه البنى التحتية بهدف تقديم خدمات صحية ملائمة لها.

-انتقال المريض من منشأة صحية إلى أخرى دون أي توجيه واضح وبدون أن يتلقى التكفل المناسب والصحيح.[1]

-انخفاض إنتاجية وتدهور صحة الفئات الاجتماعية ذات الدخل المحدود.[2]

وعليه فإن عدم توفر المستشفيات على تجهيزات أساسية والحديثة وعدم تأهيل المستخدمين في تقديم العلاج في المواعيد المحدد أثر سلبا على المواطنين المرضى، خاصة في المناطق الداخلية التي تنعدم فيها وجود مستشفيات مركزية.

4-تفشي البطالة

إن عجز سوق العمل بقطاعيه العام والخاص ناتج عن الاستجابة لطلبات التشغيل المتزايدة والذي يترتب عنه انتشار ظاهرة البطالة، وهذه الأخيرة تؤدي إلى دخول الاقتصاد الوطني في حالة شبه ركود بسبب النقص الكبير في عدد الأشخاص الذين يمكنهم الإنفاق[3].

خاصة أن الجزائر تعتمد على مداخيل المحروقات كمصدر لها، ما جعل الاقتصاد عموما ونظام التشغيل خصوصا نظاما هشا وعرضة للعديد من الهزات الاقتصادية، وهذا ما

---

[1]- **نفس المرجع**، ص51.

***الإبيدميولوجي:** هو العلم الذي يعنى بدراسة معدلات حدوث وانتشار وتطور الأمراض التي تؤثر على الصحة العامة.

[2]- أحمد يوسف أحمد عرفة، **مرجع سبق ذكره**، ص42.

[3]- مصطفى بن أمينة، "حماية القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري بين الاقتصاد والقانون"، **مجلة الفكر القانوني والسياسي**، المجلد7، العدد2، نوفمبر2023، ص182.

أكدته الأزمة النفطية لسنة 1986 التي أدت إلى تعميق مشكلة البطالة لتشهد ارتفاعا ملحوظا من 16,14% سنة 1986 الى مستويات قياسية بمعدل 29.7%سنة 2000. فانتهاج الجزائر لسياسة إنفاق توسعية لمحاربة البطالة أدى إلى انخفاض معتبر لمعدلاتها حيث حددت سنة 2009 ب10.16%، بعد تفشي فيروس كورونا سنة 2019 اضطرت كل الدول في أنحاء العالم الى انتهاج نظام البطالة الجزئي، ليس لأسباب اقتصادية ولكن لأسباب صحية، مست كل القطاعين العام والخاص، ما أجبر المؤسسات على الغلق وهذا ما أثر على معدلات البطالة بالسلب لتصل الى 12,25% سنة 2020[1].

وبالتالي فإن تشغيل الشباب وفتح مجال للتوظيف وتحريك النشاط التجاري مما يعزز قوة العملة المحلية ويقوي من القدرة الشرائية للمستهلك.

المطلب الثالث: الأسباب الاقتصادية لاعتماد سياسة دعم الأسعار في الجزائر

تتمثل الأسباب الاقتصادية لاعتماد سياسة دعم الأسعار في الجزائر كالتالي:

1-ارتفاع الأسعار في الأسواق الوطنية الجزائرية

تتمثل أسباب ارتفاع الأسعار في الأسواق الوطنية الجزائرية في:

-تقلبات أسعار السوق الدولية وتبعية السوق الوطنية لها.

- احتكار سوق الاستيراد وضعف المنافسة المحلية.

- احتكار السوق من قبل التجار وتكديس السلع والتعاملات غير القانونية وغياب الوعي الاقتصادي والضمير المهني لدى المواطن وكذا التاجر.

[1]- زينب طواف، وفاء تنقوت، نمذجة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر باستخدام ARDL خلال الفترة 1985-2022، **مجلة البحوث الاقتصادية والمالية**، المجلد10، العدد2، ديسمبر2023، ص109-111.

– التحكم في أسعار السلع واللامبالاة في عملية التعامل التجاري.[1]

وعليه يمكن القول أن ارتفاع الأسعار مرتبط بتطور حاجيات الأفراد وتنوعها، والذي يؤدي إلى زيادة حجم الواردات وبالتالي زيادة في الأسعار المختلفة للسلع في الأسواق الجزائرية.

2-المضاربة

المستندة إلى العرض والطلب لا تختلف التفسيرات والتحليلات بأن ارتفاع الأسعار محليا (في الجزائر) وما نجم عنه من تراجع في القدرة الشرائية كان سببه الرئيسي والأهم هو ارتفاع معدل التضخم، وتراجع سعر صرف العملة الوطنية وتراجع المعروض السلعي والخدماتي، لكن ذلك لا يخفي وجود عامل آخر يلعب دور كبير في التأثير على معطيات السوق وبالتالي التأثير على مستويات الأسعار وهو عامل التوزيع الناتج عن فعل المضاربة والاحتكار الذي اتخذه بعض التجار لتعظيم أرباحهم على حساب القدرة الشرائية للمستهلكين الجزائريين، في تحدي واضح لقواعد الممارسات التجارية التي تخضع لقانون العرض والطلب، ما دفع الجهات الوصية للتدخل وسن قانون مكافحة المضاربة.[2]

وعليه فإن المضاربة تساهم في ارتفاع السلع الضرورية كما تثير قلق ومخاوف لدى المواطنين في وجود ندرة السلع، الأمر الذي يفرض على المواطن شراء سلعة بالثمن الذي يحدده التاجر، لذلك فإن سياسة دعم الأسعار تساهم في مكافحة المضاربة غير المشروعة.

[1]– إبراهيم لهزيل،" انعكاسات ارتفاع الأسعار على السلوك الاستهلاكي لدى المواطن الجزائري دراسة استطلاعية لسلوك المستهلك الجزائري في مواجهة الغلاء المعيشي "، **مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية**، المجلد8، العدد1، 2022، ص352.

[2]– محمد عادل قصري، **مرجع سبق ذكره**، ص233.

3-التحويلات الاجتماعية في الميزانية العامة للجزائر

تعتمد الجزائر على سياسة الإنفاق التوسعية بهدف تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية ومن بينها التحويلات الاجتماعية* ، إذ تعتبر التحويلات الاجتماعية أحد أهم بنود نفقات التسيير، من خلال تسجيلها بصورة واضحة وصريحة في الميزانية العامة للدولة. فمجموع التحويلات الاجتماعية في الجزائر يعرف تزايدا مستمرا في قيمته بسبب انتهاجها لسياسة إنفاق توسعية الناتجة عن عوامل عديدة منها الزيادة السكانية وارتفاع معدلات استهلاك المواد المدعمة بالإضافة إلي تحسين الوضع المالي للخزينة العمومية في فترات ارتفاع أسعار المحروقات، مع تسجيل بعض التذبذبات بسبب بعض الظروف الاقتصادية والمالية الصعبة التي مرت بها الجزائر[1].

4-الزيادة في التكاليف الإنتاجية

من بين أهم الأسباب المؤدية إلى ارتفاع التكاليف الإنتاجية في الجزائر هو انخفاض مستوى الإنتاجية في القطاعات المختلفة، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار و خاصة عندما لا توجد قيود سعرية على المنتجات النهائية، مما يمكن المنتج من نقل التكاليف الإضافية إلى المستهلك في شكل زيادات تراكمية واحتكارية على الأسعار، كما كان لرفع الأجور والرواتب أيضا آثار هامة وواضحة في إحداث الضغوط التضخمية، حيث وفي الوقت الذي تعاني فيه طبقات واسعة من الشعب الجزائري من تدهور مستمر للقدرة الشرائية للنقود، تسعى الدولة في كل مرة وتحت تأثير الاحتجاجات إلى رفع الأجور سعيا منها لتحسين القدرة الشرائية للمواطنين، دون مراعاة للآثار التضخمية لهذه العملية خاصة وأن هذه الزيادة في الأجور لا

[1]- عادل بوطلالة، "مراجعة سياسة الدعم الشامل في الجزائر بين المتطلبات الاقتصادية وضرورة الحكومة في تسيير المال العام"، **مجلة الإنسانية والاجتماعية**، المجلد10، العدد1، جوان2024، ص523.

* -التحويلات الاجتماعية: هي المساعدات المالية التي تقدمها الحكومة للأفراد أو الأسر لدعمهم اقتصاديا وتحسين مستوى معيشتهم.

تقابلها زيادة في الإنتاجية، وهذا ما أدخل الاقتصاد الوطني في حلقة مفرغة، وعليه إن أية محاولة للرفع منها يؤثر على تيار الإنفاق الذي يشجع على بروز اتجاهات تضخمية جديدة.[1]

وعليه فإن زيادة تكلفة الإنتاج يساهم في زيادة الضغوطات التضخمية، بالإضافة إلى أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على الواردات والذي يؤدي إلى ارتفاع التكلفة بالعملة الوطنية، مما يدفع المنتجين إلى زيادة أسعار السلع والخدمات، وهذا ما يؤثر على القدرة الشرائية للمواطن الجزائر خاصة مع تراجع قيمة الدينار واستقرار الأجر.

المبحث الثاني: آليات سياسة دعم الأسعار في الجزائر

سنحاول في هذا المبحث دراسة آليات سياسة دعم الأسعار في الجزائر من خلال التطرق إلى القطاعات المستفيدة من سياسة دعم الأسعار في الجزائر (المطلب الأول) ومصادر تمويل دعم الأسعار في الجزائر (المطلب الثاني)، كذلك دراسة طرق تطبيق سياسة دعم الأسعار في الجزائر (المطلب الثالث).

المطلب الأول: القطاعات المستفيدة من سياسة دعم الأسعار في الجزائر

سعت الحكومة الجزائرية إلى تقديم الدعم لمختلف القطاعات والمتمثلة في:

1-دعم السكن

تعتبر أزمة السكن من الأزمات التي تأرق الدولة لهذا تسعى جاهدة لتخفيف من حدتها ويتضح ذلك من خلال ارتفاع نسبة متوسط حصة دعم السكن من إجمالي الدعم حيث قدرت بمتوسط نسبة 22.17 بالمائة للفترة الممتدة بين 2009 و2020، وعلى الرغم

[1]- مسعود لشهب، "دراسة وتحليل محددات التضخم في الجزائر للفترة 2000-2022"، **مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة**، المجلد10، العدد2، جانفي 2024، ص17.

من أن هذا النوع من الدعم يعتبر نوع من أنواع الدعم الموجه حيث تكون الاستفادة منه وفق شروط محددة تتوفر في المستفيد حسب نوع صيغة السكن التي يستفيد منها إلى أن نسبة الدعم لم تنخفض وهو ما يعكس وجود أزمة سكن حقيقية.

وعلى الرغم من أن قطاع السكن كان ضمن اهتمامات مختلف البرامج الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر في إطار تحقيق الإنعاش الاقتصادي ورفع معدل النمو.[1] لذلك لا زالت الحكومة الجزائرية تقدم الدعم السكني للمواطنين ذوي الدخل المنخفض وتغطي جزءا من تكاليف بناء المنازل، يهدف هذا البرنامج إلى تقليل نفقات السكن وتوفير الدعم المالي للأسر التي لا تستطيع تحمل تكاليف السكن بشكل مستقل، كما يتوجب على المتقدمين تلبية عتبات الدخل المحددة والمتطلبات.[2] التي وضعتها وزارة السكن والعمران والمدينة.

وتمكنت الدولة من تقديم الدعم لقطاع السكن من خلال تخصيص غلاف مالي في البرنامج الخماسي 2004-2009 والذي قدر ب 8705 مليار دينار أي ما يعادل انجاز مليون وحدة سكنية ملائمة، بينما تم تخصيص دعم قطاع السكن في المخطط الخماسي 2010-2014 بمبلغ مالي قدر ب3.700 مليار دينار أي ما يعادل انجاز حوالي 1.2مليون وحدة سكنية في 2014 كمرحلة أولى، وتم انهاء الشطر الثاني مقدر ب800.000 وحدة سكنية المتبقية مع نهاية سنة 2017.[3]

---

[1]- يونس مراد، "واقع الدعم الحكومي المعمم في الجزائر وضرورة الانتقال إلى الدعم الموجه "، **مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية**، المجلد2، العدد6، 2021، ص76.

[2]- توماس أديبايو،**السياسات الحكومة المتمحورة حول الناس كبديل لتنفيذ تدابير التقشف**، [د .ب. ن] : [د.د.ن]، 1999، ص24.

[3]- محمد لمين هيشور، قراءة سوسيوتاريخية لقطاع السكن في الجزائر بين الخلفيات والتوجهات الجديدة، **مجلة العلوم الاجتماعية**، المجلد11، العدد4، حوان2017، ص230.

ويمكن القول أن دعم السكن يكون من خلال توفير الأراضي للبرامج السكنية بتكلفة صفرية، كما يتم منح السكن للفئات المعوزة بثمن رمزي في اطار برنامج السكن الاجتماعي، وذلك للحفاظ على التوازن الاجتماعي وتحقيق العدالة الاجتماعية.

2-دعم العائلات

يشمل دعم العائلات كل من:

أ-التعويضات العائلية: تمثِّل التعويضات العائلية دخلا تكميليا لفائدة العمال الأجراء حيث تتضمن كلا من المنح العائلية ومنحة التمدرس.

ب-دعم قطاع التربية والتعليم العالي: حضي التعليم باهتمام خاص لكونه قطاع حساسوذلك عن طريق تخصيص مبالغ هامة من التحويلات الاجتماعية بغرض تحسين الظروف الاجتماعية، والتي تقدم في شكل: منح دراسية، ضمان الإطعام، الإيواء والنقل، دعم الكتب المدرسية[1].

إذ تم تخصيص غلاف مالي من اجمالي الدعم الحكومي سنة 2014 قدر ب32.7 مليار دج لتغطية النفقات التي تتعلق بالإطعام المدرسي و81 مليار دج كإعانات لديوان الخدمات الجامعية، بالإضافة إلى استفادة الأغنياء والفقراء كلا على حد السواء من هذا الدعم. إضافة إلى مساهمات مالية في مجال محو الأمية وتشجيع الأندية الرياضية[2].

[1]-محمد رافع، جنيدي مراد،" أثر الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة قياسية للفترة 2010- 2021، **مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية**، المجلد6، العدد1، مارس2023، ص100-101.

[2]- فاطمة الزهراء زروقي،" دراسة تحليلية لتطور سياسة الدعم الحكومي في الجزائر خلال الفترة 2010-2022"، **مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية**، المجلد06، العدد1، 2022، ص226.

3-دعم الصناعة

يعد دعم الصناعة في الأدبيات الاقتصادية من الأمور الهامة التي تحمي الصناعات الهامة، من وجهة نظر الدولة بهدف تمكينها من النمو، ويترتب على دعم الصناعات عادة أن الحكومة تتكبد مبالغ مالية، من أجل حمايتها[1].

ومن أهم الآليات لدعم الصناعة في الجزائر هي الصندوق الوطني لدعم تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم الاستثمار وترقية التنافسية الصناعية 124- 302 والذي تم إنشاؤه بموجب المادة 118 من قانون المالية لسنة 2015. حيث تم دمج ثلاثة صناديق سابقة في هذا الصندوق، وهي: صندوق دعم الاستثمار، صندوق ترقية التنافسية الصناعية، والصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وقد حدد المرسوم التنفيذي رقم 16- 163 المؤرخ في 2 جوان 2016 المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 18- 169 المؤرخ في 26 جوان ،2018 قائمة إيرادات ونفقات هذا الصندوق. تشمل نفقات هذا الصندوق: دعم تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دعم الاستثمار، وترقية التنافسية الصناعية.[2]

ويساهم الصندوق في دعم الصناعة من خلال تكفل بتنفيذ تدابير مساعدة ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مجال الانشاء والانماء والديمومة، بما في ذلك تحسين النوعية والجودة، وترقية الابتكار وتدعيم المهارات والقدرات التسييرية للصناعات الصغيرة والمتوسطة؛ حيث يتم تمويل عمليات دعم ومساعدة الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وكذا نفقات تسيير الوكالة، إذ تمكن الصندوق من 89597 منشأة في سنة 2016، بينما تم دعم

---

[1]-صلاح شعير، **التنمية الصناعية بالمدن الجديدة (أسباب تعثر التجربة المصرية 1981-2011)**، [د .م.ن]: وكالة الصافة العربية، 2023، ص86.

[2]-الحاج بن شاعة،"آليات الدعم الحكومي في الجزائر ودورها في التنويع الاقتصادي"، **مجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، المجلد9، العدد1، 2021، ص762.

95015 منشأة سنة 2017، كما استمر دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة والتي قدرت عددها سنة 2019 ب103621 منشأة.[1]

4-دعم السلع الغذائية

إن عدم قدرة الصناعات الزراعية الغذائية الجزائرية على تحقيق السلع الغذائية، نظرا للارتفاع الشديد الذي تشهده أسعار معظم المنتجات الغذائية بالرغم من تدخل الدولة لدعم بعض الأسعار أو تسقيفها، حيث تؤثر الأسعار بصورة مباشرة على إمكانية حصول المستهلك على الغذاء، خاصة الفئات ذات الدخل الضعيف. ويأتي ذلك بسبب ارتباط الصناعات الزراعية الغذائية بالتقلبات الحاصلة في أسعار الغذاء على المستوى العالمي.[2]

أ-الزيت والسكر: والذي يحدد سعرها كل من: مرسوم تنفيذي رقم16-87 مؤرخ في أول مارس سنة 2016يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 11-108 المؤرخ في 6 مارس سنة 2011 الذي يحدد السعر الأقصى عند الاستهلاك، وكذا هوامش الربح القصوى عند الإنتاج والاستيراد وعند التوزيع بالجملة والتجزئة لمادتي الزيت الغذائي المكرر العادي والسكر الأبيض.

ب-سميد القمح الصلب: تحدد أسعار القمح الصلب وفق المرسوم التنفيذي رقم07-402 المؤرخ في 25ديسمبر سنة 2007.

ج-الحليب المبستر والموضب في الأكياس: حددها المرسوم تنفيذي رقم 16-65 مؤرخ في 16 فبراير سنة 2016.

---

[1]-رامي حريد، الصناعات الصغيرة والمتوسطة المدخل لتعزيز التنويع الاقتصادي في الجزائر- الواقع والأفاق-، **مجلة الإنسانية والاجتماعية**، المجلد8، العدد3، ديسمبر2022، ص130.

[2]- ذهنية لطرش، "واقع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي المستدام"، **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، المجلد9، العدد1، حوان2023، ص209.

د-فرينة الخبز والخبز: تحدد أسعار الدقيق والخبز وفق المرسوم التنفيذي رقم132-96 المؤرخ في 13أبريل سنة 1996.[1]

ويتمثل الجزء الثاني في المساعدات، وذلك بدعم أسعار المنتجات المستوردة أو مدخلات إنتاجها، مثل: السكر، الزيت، الحليب والحبوب، عن طريق تمويل الدولة الفرق بين سعر السوق الدولي لهذه المنتجات وسعر البيع للمستهلكين والمنتجين على حد سواء، حيث تعتبر سياسة الدعم هذه مواتية لحماية القدرة الشرائية للطبقات الاجتماعية الأكثر حرمانا، وكذا أصحاب المداخيل الثابتة.[2]

بلغ تكلفة دعم الأسعار للمواد الغذائية الأساسية: الحليب، القمح، السكر، الزيت ب96 مليار دج سنة 2010، لترتفع التكلفة سنة 2013 ب197 مليار دج، بينما قدرت التكلفة لسنة 2015 ب225.5 مليار دج.[3]

ومن خلال هذه الاحصائيات يتضح أن الدولة الجزائرية حريصة على دعم المواد الغذائية الأساسية وفق احتياجات المواطنين وتوفير هذه المواد لكافة الفئات الاجتماعية وهذا ما يؤكد على ارتفاع تكلفة دعم هذه المواد مع إبقاء السعر ثابت عند استهلاك، وهذا ما يكلف الميزانية العامة خاصة أن هذا الدعم غير موجه لفئة متوسطة الدخل أو الفقيرة، وإنما تمس جميع الفئات الاجتماعية.

[1]- سفيان خلوفي، شريط كمال، " أثر جائحة فيروس كورونا كوفيد- 19على أسعار المواد الغذائية غير المدعمة في الجزائر خلال النصف الأول من سنة 2020"، **مجلة الاستراتيجية والتنمية**، المجلد 11، العدد2، فيفري2021، ص94.

[2]- محمد رافع، مراد جنيدي، **مرجع سبق ذكره**، ص101.

[3]- البشير عمار، " سياسة الدعم الحكومي في الجزائر"،**مجلة نور للدراسات الاقتصادية**، المجلد5، العدد2، ديسمبر2019، ص68، ص66.

5-دعم المواد الطاقوية

يشمل دعم المواد الطاقوية(الوقود بكل أنواعه منها: المازوت والبنزين، الغاز الطبيعي بصنفيه سواء الموجه لغرض الاستهلاك العائلي أو المخصص لتوليد الطاقة الكهربائية) حيث يتمثل دعم المواد الطاقوية في تعويض الفرق في الأسعار المقننة والمحددة من طرف السلطات العمومية للمنتجات البترولية والغاز الطبيعي للسوق الوطني.[1]

لقد استفادت سياسات الدعم الحكومي من خلال الفترة 2014-2000 من تدفق عائدات النفط والغاز ومع منتصف سنة 2014 اتخذت الحكومة في أعقاب الأزمة النفطية مجموعة من التدابير والسياسات الإصلاحية سنة 2017-2016 تمثلت في:

-تعديل الضريبة على المواد البترولية TPPالتي ارتفعت من 0.01 دينار الى 5دينار الى 9 دينار سنة 2017 بالنسبة للبنزين الممتاز أما البنزين العادي فارتفع الى 4 دينار ثم الى 8 دينار سنة 2017 بينما ارتفعت الى 2 دينار بالنسبة للمازوت .

-تعديل الضريبة على القيمة المضافة للمازوت واستهلاك الكهرباء الذي يتجاوز 250 كيلواط/فصل واستهلاك الغاز الذي يتجاوز 2500 وحدة حرارية/فصل من 7% الى 17%.[2]

تقوم الجزائر بدعم المواد الأساسية واسعة الاستهلاك بشكل كبير بغية تحقيق استقرار الأسعار في الأسواق المحلية، وكذا دعم دخل الفلاحين من خلال المساعدات المباشرة، كما تسعى إلى تنويع الأنشطة الاقتصادية في المناطق ذات الريفية أو ما يعرف بمناطق الظل.

[1]- أبوبكر حنصال، سعدية بن أحمد، "استراتيجية الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر من منظور الفعالية وتحقيق العدالة الاجتماعية الاقتصادية، **مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة**، المجلد3، العدد1، جانفي2018، ص118.

[2]- البشير عمار، مرجع سابق ذكره، ص67.

فسياسة دعم الأسعار يقع على عاتق الميزانية العامة للدولة فتقوم بتقديم التنازلات عن الارادات المستحقة، وتقديم المساعدات المالية لبعض المؤسسات الاقتصادية الإنتاجية، كما تساهم في دعم القطاعات من أجل الحفاظ على القدرة الشرائية للأفراد للحفاظ على الاستقرار النسبي للأسعار الأساسية.

المطلب الثاني: مصادر تمويل دعم الأسعار في الجزائر

يمكن تمويل نفقات الدعم الحكومي من خلال مصادر مختلفة تتمثل في: الضرائب أو الإعانات المتقاطعة أو التخفيضات في النفقات الأخرى أو الاقتراض أو النفقات الضريبية.

بالنسبة للدعم الصريح الذي ينعكس بشفافية في الميزانية الحكومية ويتم اعلان عن تفاصيله عبرها، فإن تمويل هذا النوع من الدعم يتم من الميزانية، أما بالنسبة للدعم الضمني خارج الميزانية، حيث لا يوجد تحويل فوري من الحكومة إلى الشركة لتغطية العجز في العائدات بسبب وجود الدعم، في هذه الحالة، يتم تغطية النقص في المنفعة العامة عن طريق الاقتراض، أو عن طريق خفض انفاق على الصيانة.[1]

-اعتماد قطاع النفط كممول وحيد لسياسة الدعم الأسعار

كرس قطاع النفط بوصفه النشاط الاقتصادي الأكثر دخلا والمصدر الأساس لتمويل الخزينة العمومية والسياسة الاجتماعية التوزيعية للدولة.

[1]- مريم قدار، **إشكالية إصلاح سياسة الدعم الحكومي في الجزائر دراسة استشرافية لحالة دعم الوقود في آفاق 2035**، (أطروحة الدكتوراه)،كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية، علوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2020، ص35.

سمحت وفرة الموارد الريعية بتطوير القطاع الاقتصادي في الجزائر وتعزيزه، خاصة بعد عام 1973 ساهم ارتفاع أسعار النفط وزيادة الدخول المالية للدولة [1]

لقد ساهم قطاع المحروقات في إرساء الكثير من الإصلاحات الاقتصادية وتنفيذ المخططات التنموية مع بداية القرن الحالي. إذ أن حوالي ثلثي الإنتاج المحلي والدخل القومي مصدرهما إنتاج المحروقات من نفط وغاز طبيعي، كما أنه يلعب دور غير مباشر في دعم أجور ورواتب العمل، وتمويل الاستهلاك العام والخاص ودعم نشاطات الإنتاج من زراعة وصناعة تحويلية ... كما يمثل قطاع المحروقات أكثر من 97,5% من الصادرات الجزائرية والذي يعتبر المورد الأساسي للعملة الصعبة، وهو ما يسمح بتلبية حاجياتها من الواردات[2].

-الضرائب

تشكل الضرائب أهم مصادر تمويل ميزانياتها العامة[3]، كما تعتبر مصدرا لإيرادات العامة للدولة انسجاما مع أهدافها السياسة العامة، وهذه الإجراءات والتدابير المتعلقة بالجانب المالي، لذلك فإن استخدام الميزانية العامة من خلال الملاءمة المتعمدة بين معدلات الضرائب ومستوى الانفاق الحكومي لتحقيق مستوى مرغوب من الدخل والاستخدام.[4]

---

[1]- زين الدين خرشي، **عنف الريع في المجتمعات العربية المعاصرة التأسيس على حالة الجزائرية، العنف والسياسة في المجتمعات العربية المعاصرة مقاربات سوسيولوجية وحالات**، تونس: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017، ص73.

[2]- الطاهر شليحي، "الميزانية العامة للدولة في ظل تقلبات أسعار البترول حالة الجزائر"، **مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية**، المجلد2، العدد2، أكتوبر2016، ص31.

[3]- باسل البستاني، **الورقة الأولى تأثير السياسات الاقتصادية والمالية في صناعة الدولة وبنائها، الفساد واعاقة التغيير والتطور في العالم العربي**،تونس: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014، ص63.

[4]- مجيد عبود الفتلازي حيدر، **دور السياسات المالية في معالجة مشكلة الفقر في العراق**، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2020، ص18.

فتحكم الدولة في المصدر التمويلي الهام وهو الضريبة، من خلال الارتفاع الذي شهدته إيرادات الجباية العادية في هذه الفترة والذي يرجع إلى الإصلاحات المتتالية الذي عرفها النظام الجبائي من خلال قوانين المالية السنوية بهدف توسيع الوعاء ومحاولة إحلالها بدل الجباية البترولية إلا أن مساهمتها التمويلية بقيت ضعيفة ومتواضعة نوعا ما. أما في سنتي 2014 و2015 فإن مساهمة الجباية العادية في تمويل ميزانية الدولة كانت جيدة أين بلغت نسبتها 53.75% سنة 2014 لتصل إلى 52.63% سنة 2015.[1]

-خفض الضرائب والرسوم الحكومية

تركز الدول في استخدام تخفيض الضرائب والرسوم الحكومية بشكل أكبر على دعم بعض السلع الغذائية الأساسية واسعة الاستهلاك مثل الحبوب والقمح، السكر والزيت، إلى جانب دعم الصادرات ومدخلات قطاع الزراعة والصناعة، غرض تخفيض أسعار السلع الاستهلاكية أو دعم الإنتاج وتعزيز التنافسية، ففي الجزائر بهدف دعم القدرة الشرائية للفئات الهشة وتوفير الرعاية الصحية لهم يتم تخفيض ضرائب الدخل والأرباح، والمبيعات، والقيمة المضافة، والرسوم الجمركية على بعض المواد الغذائية الأساسية، وبعض أنواع المعدات الطبية والأدوية.[2]

[1]- علي سايح جبور، علي عزوز، "مكانة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة في الجزائر"، **مجلة اقتصاديات شمال افريقيا**، المجلد 14، العدد2، نوفمبر2018، ص257.

[2]- عادل بوطلالة، محمد جصاص، مراجعة سياسة الدعم الشامل في الجزائر بين المتطلبات الاقتصادية وضرورة الحكومة في تسيير المال العام، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد10، العدد1، جوان2024، ص519.

-القرض الضريبي

هو عبارة عن قرض مقدم للخزينة العامة من الأرباح التي يحققها المكلف بالضريبة ويقدم كاقتطاع جبائي مسبق عن الضرائب المستحقة عليه، وهذا القرض يضاف إلى الدخل الخاضع للضريبة وفي نفس الوقت يتم تخفيضه من الضريبة الاجمالية.[1]

ومن الناحية العملية غالبا ما تكون الإعانات غير فعالة، أي أن تفشل في إفادة المجموعة المستهدفة المقصودة ومكلفة أي أن لها آثارا سلبية على الرفاه وتحقيق العدالة الاجتماعية، هذا بغض النظر عما إذا كانت تؤثر بشكل مباشر على النفقات العامة، على سبيل المثال الإعانات النقدية أو الإعانات الضمنية المخفية في فئات الإنفاق الأخرى أو المقدمة من خلال عمليات شبه مالية أم لا، كما في حالة الإعانات الضريبية أو التنظيمية فمن الواضح أن تكاليف الدعم الاجتماعي عادة ما تتجاوز التكلفة الصريحة أو الظاهرة في الموازنة المالية العامة، وغالبا ما تؤدي الإعانات إلى الإنتاج والاستهلاك المفرطين للسلع المدعومة[2].

-القطاع النقدي والمصرفي

في هذا الإطار لجأت غالبية المصارف المركزية ومؤسسات النقد إلى خفض أسعار الفائدة النقدية، أو استخدام نسبة الاحتياطي النقدي القانوني لزيادة قدرة المصارف التجارية على منح التمويل، كما لجأت بعض البنوك إلى توظيف عمليات السوق المفتوحة وهو ما من شأنه دعم مستويات السيولة. وقد لجأ بنك الجزائر إلى تخفيض المعدل التوجيهي لإعادة

[1]- سارة يحياوي، جليل زين العابدين، "النفقات الجبائية في الجزائر بين النظرية والتطبيق" ، **مجلة الجزائرية للمالية العامة**، المجلد14، العدد1، 2024، ص200.

[2]- عادل بوطلالة، محمد جصاص، **مرجع سبق ذكره**، ص520.

التمويل من 3,25% إلى 3% مع تخفيض معدل الاحتياطي الإجباري من 8% إلى 6% فضلا عن رفع عتبات إعادة تمويل بنك الجزائر للأوراق العمومية القابلة للتفاوض.[1]

المطلب الثالث: طرق تطبيق سياسة دعم الأسعار في الجزائر

اعتمدت الجزائر على عدة طرق لتطبيق سياسة دعم الأسعار متمثلة في:

-الهيكلية في اطار تنفيذ التمويل غير التقليدي

أصدرت الحكومة مرسوما تنفيذيا لاستعادة توازنات خزينة الدولة ومن خلال محورها الثالث والذي يعنى بالتحكم في النفقات العمومية وترشيدها من خلال:

-تعزيز الأحكام التنظيمية المتعلقة بنفقات تجهيز للدولة مع استصدار تعليمة لهذا الغرض سنة 2018.

- انجاز احصاء وطني لمداخيل الأسر، سنة 2018 تمهيدا لترشيد سياسة الإعانات العمومية.

-الشروع تدريجيا ابتداء من سنة 2019 في مقاربة جديدة في مجال الاعانات المباشرة وغير المباشرة من الدولة لفائدة الأسر.

-الترشيد المتزايد خلال السنوات القادمة لسياسة التوظيف في الوظيفة العمومية وتنفيذ التشريع في مجال التقاعد.

-تكييف البرامج المستقبلية للتجهيزات العمومية مع التطور الذي تحقق في كل قطاع مع ترشيد اقتصادي أكبر، ومع القدرات المالية للدولة.

[1]- إسماعيل صاري، "مصادر تمويل الميزانية العامة بالجزائر وتحديات استدامتها في ظل انتشار جائحة كورونا "، **مجلة دراسات العدد الاقتصادي**، المجلد13، العدد1، جانفي2022، ص182.

-الانطلاق مع بداية 2018 في إصلاح المساهمة العمومية لسياسة الإسكان، ولاسيما من خلال سياسة التخفيف من وتيرة التمركز الحضري للسكان من جهة ومشاركة أكبر في الترقية العقارية الخاصة من جهة أخرى.

-الشروع في تنفيذ المدونة الجديدة للمخطط المحاسبي للدولة[1].

-آلية إشراك المجتمع المدني

تستخدم هذه الآلية لتعزيز اللامركزية في تطبيق برامج الدعم حيث تتيح هذه الآلية مشاركة عناصر المجتمع المدني في تحديد قوائم استرشادية بأسماء الأسر المستحقة لدعم والاستفادة من المعلومات المتوافرة لدى المسؤولين في المجتمع المحلي عن الظروف المعيشية لهذا المجتمع، وتلعب هذه الآلية دور كبير في تقريب بين الادارة والمواطن مما يسهل عملية التأكد من الوضع المالي للأفراد الذين يستفيدون من مختلف برامج الدعم الفعلي.[2]

-دعم الأنشطة الإنتاجية من خلال صناديق خاصة

تستفيد العديد من القطاعات من دعم الحكومة في شكل اعانات مالية مباشرة أو قروض بشروط تفضيلية يتم التكفل بنفقاتها من خلال الصناديق الخاصة المنشأة بواسطة قوانين المالية في شكل (حسابات تخصيص خاصة) تفتح لدى الخزينة العمومية، وتوضع تحت تصرف الوزير المكلف بالقطاع.[3]

---

[1]- البشير عمار، **مرجع سابق ذكره**، ص68.

[2]- ناصر ميلود، عبد الله مركيك، "آليات إصلاح سياسة الدعم الحكومي في الجزائر"، **مجلة البحوث الاقتصادية والمالية**، المجلد10، العدد1، جوان2023، ص574.

[3]- الحاج بن شاعة، "آليات الدعم الحكومي في الجزائر ودورها في التنويع الاقتصادي"، **مجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، المجلد9، العدد1، 2021، ص760.

خلاصة الفصل الثاني

تعتمد السياسة العامة في الجزائر على دعم الدولة المباشر وغير المباشر لمجموعة من السلع والخدمات الأساسية، على مصادر التمويل والمتمثلة في مداخيل البترول، بمختلف أنواعها، وذلك لدعم مختلف القطاعات منها التعليم والصحة والقطاع الزراعي والصناعي وغيرها والذي يستفيد منه كل المواطنين الجزائريين بغض النظر عن مستواهم الاجتماعي وحجم مداخيلهم، وكما أنه هناك تركيز على الدعم الموجه للفئات الاجتماعية ذات الدخل المحدود من أجل تعزيز القدرة الشرائية وضمان العيش الكريم والاستقرار.

الفصل الثالث:

تقييم سياسة دعم الأسعار في الجزائر

إن تنوع الخدمات والسلع المدعمة، وارتفاع أسعارها خاصة في الآونة الأخيرة إضافة إلى ارتفاع نسبة النمو السكاني وتزايد احتياجاته الاستهلاكية وخدماتية، دفع السلطة إلى زيادة حجم دعم الأسعار، الأمر الذي يثير جدل حول إمكانيات مواصلة سياسة دعم الأسعار بنفس الوتيرة، رغم الفعالية النسبية لسياسة دعم الأسعار، خاصة عندما أصبحت الحكومة تضغط على موازنتها العامة بالرفع من النفقات لتمويل القطاعات المدعمة.

وعليه سنحاول في هذا الفصل دراسة تقييم سياسة دعم الأسعار في الجزائر من خلال التطرق إلى تحديات سياسة دعم الأسعار في الجزائر (المبحث الأول)، وتأثيرات سياسة دعم الأسعار في الجزائر (المبحث الثاني)، وإصلاحات مقترحة لتحسين سياسة دعم الأسعار في الجزائر (المبحث الثالث).

المبحث الأول: تحديات سياسة دعم الأسعار في الجزائر

سنركز في هذا المبحث على دراسة تحديات سياسة دعم الأسعار في الجزائر من خلال التطرق إلى التحديات السياسية لسياسة دعم الأسعار في الجزائر (المطلب الأول) والتحديات الاجتماعية لسياسة دعم الأسعار في الجزائر (المطلب الثاني)، كذلك دراسةالتحديات الاقتصادية لسياسة دعم الأسعار في الجزائر (المطلب الثالث).

المطلب الأول: التحديات السياسية لسياسة دعم الأسعار في الجزائر

تتمثل التحديات السياسية لسياسة دعم الأسعار في الجزائر في:

- **غموض العلاقة بين الأجهزة المخططة والأجهزة المنفذة**

إن غموض العلاقة بين الأجهزة المخططة والأجهزة المنفذة لاسيما بين القادة السياسيين والإداريين وهذا الأمر يظهر جليا، فقد يحدث تعارض بين ما يتم صياغته من سياسات وبرامج ومدى قبول الأجهزة الإدارية لها والعكس، مثال ذلك مخطط عمل الحكومة الذي تضع فيه الأهداف التي تصبوا لتحقيقها في مجالات مختلفة دون الخوض بوضوح في طرائق تجسيدها وتجاهل فتح قنوات الحوار مع المنفذين لمعرفة الصعوبات والعراقيل التي من الممكن أن تحول دون تطبيق السياسات[1].

إن الفجوة بين سياسة دعم الأسعار والإدارات المكلفة بتنفيذ هذه السياسة، تؤدي إلى استنزاف الخزينة العمومية خاصة في ظل غياب الرقابة، وعدم الخضوع إلى الإجراءات التي تحدد سير عملية تمويل القطاعات.

[1]– هجيرة أوبعيش، "تنفيذ وتقييم السياسات العامة في الجزائر: الواقع والتحديات" ، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، المجلد5، العدد2، جانفي2021، ص350.

- **المعارضة من فئات تستفيد من استمرار الدعم والوضع القائم**

بحسب طبيعة النظام السياسي القائم ونوعية المشاركة فيه، قد تنشأ جماعات ضغط ذات رأي مسموع سياسيا تستفيد من الدعم، والتي يمكن أن تمنع تنفيذ إصلاحات الدعم[1] وذلك بما يتوافق مع مصالحها الخاصة، خاصة أن دعم الأسعار لم يقتصر على فئة اجتماعية معينة أو قطاع معين، وإنما يمس مختلف القطاعات وجميع الفئات الاجتماعية مما يجعل هذه الجماعات مستفادة من الدعم.

- **غياب الثقة والمصداقية في الحكومة ومستوى أدائها**

في حالة غياب الثقة ومصداقية الحكومة – خاصة في البلدان المصدرة للنفط والتي تتوسع في دعم الطاقة مثلا – فحتى مع اعتراف الشعب بحجم الدعم الواسع وآثاره الضارة، إلا أنه لا يثق في أن الحكومة سوف تستخدم دعم الأسعار الناتجة عن اصلاح الدعم في الاتجاه الصحيح – والذي يدعم بدوره النمو الشامل –فيقف ضد عملية الإصلاح[2].

يضاف إلى ما سبق ذكره، فإن التحديات السياسية لسياسة لدعم الأسعار في الجزائر تعود لغياب الإرادة السياسية في إدخال إصلاحات لتحديد الفئات المستهدفة من عملية الدعم. كما تجدر الإشارة أن سياسة دعم الأسعار مرتبطة بالتغيرات الحاصلة على المستوى الدولي والوطني وهذا ما يؤثر على صانع القرار في اتخاذ إجراءات في زيادة أو انقاص حجم الدعم الأسعار.

[1]-مروان بن قيدة، الجيلالي بوزكري، "اصلاح الدعم الحكومي في الجزائر بين مقتضيات الفعالية الاقتصادية ومتطلبات الوضع الاجتماعي"، **مجلة اقتصاديات شمال افريقيا**، المجلد17، العدد26، 2021، ص29.

[2]–**المرجع نفسه**، ص29.

المطلب الثاني: التحديات الاجتماعية لسياسة دعم الأسعار في الجزائر

تتمثل التحديات الاجتماعية لسياسة دعم الأسعار في الجزائر فيما يلي:

- **الفقر**

حسب تقرير البنك الدولي، بلغ المعدل الرسمي للفقر في الجزائر 5.5% في عام 2011، إذ إن معدل الفقر المدقع بين مجموع السكان في الجزائر كان أقل من ذلك، إذ بلغ 0.5%، ومع ذلك فإن نحو 10% من سكان الجزائر يعتبرون معرضين لخطر السقوط مرة أخرى في الفقر إذا اشتدت عليهم الظروف، حيث تعتبر البطالة في الجزائر السبب الرئيسي لتدهور أحوال الناس، خاصة وأنها بلغت أرقاما قياسية في السنوات الأخيرة، رغم تحسن المؤشرات الاقتصادية، إلا أن الفقر لا يزال يشكل تحديا أمام سياسة دعم الأسعار خاصة فيما يتعلق بالميزانية المالية المخصصة لدعم الأسعار المتعلقة بالمنتوجات الغذائية والخدمات الأساسية[1].

- **زيادة حجم تحولات النشاط الاجتماعي**

شملت التحويلات الموجهة للنشاط الاجتماعي أولا مساهمة الدولة في دعم الصحة والمتمثلة في المساهمة في نفقات تسيير المؤسسات العمومية والمراكز الجوارية والمؤسسات المتخصصة وبلغ 308 مليار دج في حينتم منح 177 مليار دج كمنحة للمجاهدين والمعطوبين وذوي حقوق الشهداء لسنة 2019، كما شمل هذا النشاط المنح المدفوعة لمعاشات تقاعد الأجراء وغير الأجراء. أيضا هناك منح موجهة لوزارة التضامن وترقية المرأة والمنح الجزافية لفائدة المعاقين والشيخوخة بالإضافة إلى إعانات لفائدة قطاع التعليم لتغطية

[1]- إيمان مزيان، "واقع التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر التحديات والفرص"، **مجلة الجغرافيا الاقتصادية**، المجلد2، العدد1، 2025، ص49.

النفقات المتعلقة بالمطاعم المدرسية ودعم الكتب الدراسية المجانية وأيضا مبالغ أخرى تدرج تحت مساهمة الدولة في محو الأمية، إضافة الى تعويض وزارة الطاقة والمناجم من أجل دعم وتعويض سعر المياه وتخصيص أغلفة مالية توجه للجمعيات الرياضية وصندوق الأندية العمومي ولكرة القدم. وهناك أيضا تحويلات اجتماعية تحت مسمى إعانات التسيير والتي خصصت لإعانات تسيير الدواوين الوطنية للخدمات الاجتماعية ومساهمات الحماية الاجتماعية[1].

- **انتشار ظاهرة التهريب**

تمدد وانتشار ظاهرة التهريب عبر الحدود بسبب دعم الدولة للسلع واسعة الاستهلاك ووجود فارق كبيرين سعرها في الجزائر وسعرها في دول الجوار والأسواق العالمية، وهو ما يشكل نزيفا حادا للاقتصاد الوطني. فالمنتجات البترولية والبنزين في خطر، حيث تفقد الجزائر من 1.5 إلى 2 مليون طن سنويا ما يعادل أكثر من ملياري دولار سنويا من عمليات التهريب، وقد صرح وزير الطاقة السابق عبد المجيد عطار سنة 2021 بأن الجزائر دعمت استيراد البنزين ما بين 2015-2020 بمبلغ 897 مليار دينار[2].

وعليه فإن التحديات الاجتماعية لسياسة دعم الأسعار في الجزائر مرتبطة بالأوضاع الاجتماعية التي يعاني منها المجتمع الجزائري المتمثلة في زيادة الكثافة السكانية، ارتفاع نسبة الفقر والبطالة وغيرها، وهو ما يشكل تحديا أمام سياسة دعم الأسعار خاصة في ظل

[1]- حسينة جواني، سليم العمراوي، "أثر التحولات الاجتماعية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة ما بين 2000-2020 باستخدام نموذج ARDL"، **مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة**، المجلد8، العدد1، مارس2023، ص601.

[2] مصطفى جزار، "السياسة العامة الاجتماعية في الجزائر بين الضرورة الاجتماعية والكلفة الاقتصادية"، **المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية**، المجلد8، العدد2، 2024، ص390.

تزايد مطالب المواطنين على المواد الاستهلاكية والخدماتية، الأمر الذي يؤدي إلى عجز ميزانية الدولة في تغطية الاحتياجات الأساسية لمواطنيها.

المطلب الثالث: التحديات الاقتصادية لسياسة دعم الأسعار في الجزائر

يمكن تحديد أهم التحديات الاقتصادية لسياسة دعم الأسعار في الجزائر كالآتي:

- **التسبب في مخاطر مالية وتآكل أصول إنتاجية للشركات والهيئات الاقتصادية العامة**

أدت سياسة الدعم إلى العديد من المخاطر المالية بالإضافة إلى تهديدات الاستدامة المالية نتيجة تآكل الأصول الإنتاجية في المؤسسات والهيئات الاقتصادية العامة من خلال تآكل حقوق الملكية، وهذا بسبب أن أسعار السلع والخدمات التي تقدمها تلك الشركات لا تعكس تكلفتها الاقتصادية الحقيقية لاعتبارات اجتماعية، وعلى الرغم من قيام الدولة بتحديد أسعار منتجاتها إداريا إلا أن الدعم المقدم غير كاف لتغطية خسائرها، مما نتج عنه تفاقم العجز المالي لتلك الشركات[1].

- **اختلال التوازن الاقتصادي على مستوى الأسعار والقطاعات**

يؤدي الدعم المفرط للمواد إلى اختلال الأسعار، خاصة إذا تعلق الأمر بفروق الأسعار مع دول الجوار، فهي تخلق حافزا للتهريب عبر الحدود، حيث تفيد التقديرات أنه في عام2012 تم تهريب 1.5 مليار لتر من البنزين والديزل وهو ما يعادل ربع الإنتاج المحلي الى دول الجوار، حيث تزيد الأسعار بثلاثة الى خمسة اضعاف، وهنا قد تحرم بعض الأنواع من المركبات من التزود بالوقود بالحدود الجزائرية. ضف الى ذلك يؤثر الدعم سلبا على

[1]– فتحي حسن دندن، "**سياسات الدعم الحكومي وأثرها على الاقتصاد الجزائري**"، (أطروحة الدكتوراه)، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2023، ص184.

جودة المواد المدعمة مثل (البنزين والديزل، الحليب والخبز...)، ومع انخفاض أسعار هذه المواد نتيجة الدعم، ترتب على ذلك التوسع في الاستهلاك ما حفز على زيادة وارادتها حيث تعد واردات الحليب والقمح المدعوم من أعلى المعدلات في العالم على أساس نصيب الفرد. ما ينعكس سلبا على الاستهلاك وازاحة المنتجين المحليين بسبب عدم القدرة على المنافسة في قطاع الإسكان، أدى الدور المهيمن للحكومة في تمويل السكن إلى تثبيط تطوير آليات السوق لتمويل السكن بدون قصد، كما قد تستغل هذه المواد في غير محلها، فالحليب المدعم يستفيد منه أصحاب المقاهي ومصانع الاجبان والحلويات والمطاعم، وبالتالي يختل الهدف المقصود من الدعم[1].

- **انعكاسات واردات السلع المدعمة على ميزان المدفوعات**

فيما يخص ميزان المدفوعات فقد تسبب استيراد السلع المدعمة بتراجع ميزان المدفوعات بأكثر من 6 مرات مما هو عليه في سنة 2013 وأصبحت قيمته 134 مليون دولار. وفي الفترة 2014 – 2019 كان له أثر بليغ في عجز ميزان المدفوعات خاصة في سنة 2014 كانت فاتورة استيراد السلع مدعمة ب 6.35 مليار دولار وتسببت بعجز في ميزان مدفوعات بقيمة 5.8 مليار أي بنسبة أكثر من 130 %،أما في سنوات 2015 – 2019 فكان انعكاس استيراد السلع المدعمة في عجز ميزان المدفوعات بنسبة تتراوح بين 20 % و 30 %. وتراوح العجز في ميزان المدفوعات في تلك الفترة بين 27.5 و16.9 مليار دولار[2].

[1]– مروان بن قيدة، الجيلالي بوزكري، **مرجع سبق ذكره**، ص28.

[2]– فتحي حسن دندن، **مرجع سبق ذكره**، ص183.

وعليه فإن سياسة دعم أسعار السلع ساهمت بشكل مباشر في زيادة السلع المستوردة نتيجة لزيادة الطلب عليها، وهذا راجع إلى انخفاض أسعارها مقارنة بالسوق الدولية، مما أدى إلى تراجع ميزان المدفوعات.

المطلب الرابع: التحديات المالية لسياسة دعم الأسعار في الجزائر

تشكل قيمة الدعم الحكومي بشقيه الصريح والضمني تكلفة كبيرة تتحملها الدولة وأظهرت مختلف الأرقام الإحصائية ذلك إذ بلغ متوسط الإجمالي لسنوات بين 2012 إلى 2014 ب4500 مليار دج، وهي تكاليف مرتفعة جدا، تساهم في تفاقم عجز الميزانية العامة[1].

ويمكن تحديد التحديات المالية لسياسة دعم الأسعار في الجزائر في:

- **زيادة النفقات الحكومية**

شملت زيادة النفقات الحكومية مختلف القطاعات منها: تدعيم الهيكل الصناعي بالإضافة إلى زيادة نسبة النفقات العامة الموجهة للخدمات الاجتماعية كالإسكان، التعليم، الصحة، والضمان الاجتماعي، وهذا راجع إلى التزايد الكبير في نمو معدلات السكان وبالتالي زيادة الطلب المحلي، وهذا ما أدى إلى زيادة الدعم السلعي والانتاجي وزيادة الانفاق العام على الاستهلاك[2].

---

[1]– مريم قدار، "**إشكالية إصلاح سياسة الدعم الحكومي في الجزائر دراسة استشرافية لحالة دعم الوقود في آفاق 2035**"، (أطروحة الدكتوراه)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية، علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2020،ص90.

[2]– لوجين دردوري، "عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي"، **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**، العدد14، ديسمبر 2013، ص105.

➢ **تكاليف الدين العام**

سنة 2014 شهدت الجزائر انخفاضا في أسعار النفط، الأمر الذي جعل الجزائر تقف أمام تحد بسبب ارتفاع العجز الموازني نتيجة لعدم مسايرة الإيرادات العامة للنفقات المتزايدة وهذا ما جعل نسب الدين العام إلى الناتج المحلي تعرف ارتفاعا من 8.92% إلى 42.99% سنة 2019، ومرد ذلك ارتفاع الدين الداخلي بسبب مواصلة الجزائر عملية تطهير المؤسسات العمومية من خلال شراء الديون واعادة رسملة البنوك، بالإضافة إلى استمرار الأزمة النفطية وتبعات جائحة كورونا والإجراءات الوقائية، والإغلاق الاقتصادي والإعفاءات الجبائية للأعوان الاقتصاديين وهذا ضمن الإجراءات المتبعة من طرف الحكومة[1].

➢ **ضعف مصادر التمويل الميزانية العامة:** وهذا راجع إلى

-ضعف توازنات الميزانية والخزينة، والذي يرجع بدوره لتراجع الإيرادات الجبائية.

-تراجع الجباية البترولية التي انخفضت إيراداتها من 4054 مليار دج سنة 2012 إلى 2669 مليار دج سنة 2019.

-ضعف مستوى الجباية العادية التي لا تكاد تحقق تغطية ميزانية التسيير.

-تقلص قدرة الدولة المالية أمام الطلب الداخلي المتزايد في مجال كل من الاستثمار والاستهلاك.

-تدخل الدولة لفائدة المؤسسات العمومية العاجزة.

[1]- حسان بن موسى، مراد جبارة، "عصرنة الميزانية العامة بين تحديات الاستدامة المالية وتقلبات العوائد النفطية دراسة تحليلية قياسية 1992-2020 "، **مجلة الامتياز لبحوث الاقتصادية والإدارة**، المجلد 6، العدد2، 2022، ص173.

-غياب مؤشرات واضحة فيما يتعلق بالتكلفة الضمنية للميزانية المترتبة عن التدابير التحفيزية الممنوحة[1].

وعليه فإن اتباع سياسة دعم الأسعار ترتب عنها آثار سلبية خاصة على الميزانية العامة، فالتوسع في النفقات الموجهة لدعم الأسعار يزيد من العجز، حيث يخصص سنويا مبالغ ضخمة موجهة لهذه السياسة مما يزيد من العجز في الميزانية خاصة أن هذه السياسة موجهة لكافة الفئات الغنية، الميسورة والفقيرة.

المبحث الثاني: تأثيرات سياسة دعم الأسعار في الجزائر

سنحاول في هذا المبحث تحديد تأثيرات سياسة دعم الأسعار في الجزائر من خلال التطرق إلى التأثيرات السياسية لسياسة دعم الأسعار في الجزائر(المطلب الأول)، التأثيرات الاجتماعية لسياسة دعم الأسعار في الجزائر(المطلب الثاني)، كذلك دراسةالتأثيرات الاقتصادية لسياسة دعم الأسعار في الجزائر (المطلب الثالث).

المطلب الأول: التأثيرات السياسية لسياسة دعم الأسعار في الجزائر

ان تخصيص الحكومة الجزائرية سنويا نسبة كبيرة من مواردها العامة لدعم الأسعار في سبيل الحفاظ على الطابع الاجتماعي والسياسي للدولة، آلية أثقلت كاهلها باعتبارها مكلِّفة ومبنية على قاعدة غير مدروسة، فضلا على دعمها للأسعار النهائية عند الاستهلاك،

[1]-إسماعيل صاري، "مصادر تمويل الميزانية العامة بالجزائر وتحديات استدامتها في ظل انتشار جائحة كورونا"، **مجلة دراسات العدد الاقتصادي**، المجلد13، العدد1، جانفي2022، ص183.

مماساهم بقوة في تبذير موارد نادرة غير قابلة للاسترداد، مع إضعاف تنافسية الجهاز الإنتاجي الجزائري بمختلف المجالات وتعزيز التبعية الاقتصادية للقوى الخارجية.[1]

فرغم تأثير سياسة دعم الأسعار على ميزانية الدولة، إلا أن الدولة الجزائرية حريصة على تخصص ميزانية مالية لدعم أسعار مختلف القطاعات من أجل ضمان الاستقرار الاجتماعي والسياسي للدولة. ولكسب التأييد الشعبي بشكل عام أو تحقيق أهداف انتخابية لدعم شرعية النظام السياسي.

المطلب الثاني: التأثيرات الاجتماعية لسياسة دعم الأسعار في الجزائر

في سنة 2011 سُجلت أعلى قيمة للتحويلات الاجتماعية مقدرة بـ: 2065.074 مليار دج، وهذا الارتفاع راجع إلى احتجاجات ارتفاع المواد الأساسية إذ تم توسيع مخصصات الدعم للمواد الأساسية (السكر، الزيت) وفقا لمضمون المرسوم التنفيذي رقم 11-108 المؤرخ في 06مارس 2011. هذا ما أدى إلى تقدير رصيد الميزانية ب2363.759مليار دج، أي بنسبة من التحويلات الاجتماعية 87.36%. وانخفضت من جديد سنة 2012 بنسبة 57.41% بالرغم من ارتفاع أسعار النفط. غير أنه في سنة 2013 عرفت مخصصات التحويلات الاجتماعية تراجعا صاحبه تراجع في رصيد الميزانية ب 35% مقارنة بسنة 2012. وعلى الرغم من شدة الصدمة المالية التي ألقت بظلالها منذ منتصف سنة 2014، فإن الجزائر اختارت الحفاظ على الطابع الاجتماعي لها، حيث انتقلت قيمة

[1]- فاطمة الزهراء زروقي، دراسة تحليلية لتطور سياسة الدعم الحكومي في الجزائر خلال الفترة 2010-2020، **مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية**، المجلد6، العدد1، مارس2022، ص227.

التحويلات الاجتماعية من2128.826مليار دج سنة 2013 إلى 3068.021مليار دج سنة 2014، و3103.789مليار دج سنة 2015 [1].

بالرغم من عدم استقرار أسعار النفط والذي شهد انخفاضا خاصة في سنة 2014، إلا أن سياسة دعم الأسعار ظلت مستمرة، وذلك من أجل الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي وتحقيق العدالة الاجتماعية، من خلال تخصيص ميزانية مالية لتغطية النفقات لمنتوجات الغذائية والخدمات الاجتماعية الأساسية.

في عام 2016بلغت قيمة التحويلات الاجتماعية من ميزانية الدولة 1.840.5 مليار دينار، وهو ما يمثل 9.8% من الناتج المحمي الإجمالي وزيادة قدرها + 7.5% (+ 128.78مليار دج) مقارنة بقانون المالية التكميلية لعام 2015، وهو ما يعني زيادة وزن التحويلات الاجتماعية في ميزانية الدولة لعام 2016زيادة طفيفة، من 19.9% إلى 23.1%. بالإضافة إلى ذلك يظهر هيكل التحويلات الاجتماعية في عام 2016 أن الحصة الكبيرة من الدعم الحكومي منح لقطاع السكن والصحة وكذلك للعائلات[2].

كما تعتبر التحويلات الاجتماعية من أهم بنود النفقات الجارية في الموازنة العامة للدولة، وتمثل حوالي 10% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020 تقوم وزارة المالية بتبويب مبالغ التحويلات الاجتماعية في إطار الموازنة العامة وتحويلها إلى الإدارات الوزارية المختلفة المسؤولة عن توجيه هذه المبالغ إلى المستفيدين حيث تتوزع التحويلات الاجتماعية في ستة أنواع رئيسية تشمل تحويلات دعم الأسرة التي تتكون من دعم أسعار المواد واسعة

[1]–صفية جلولي، محمد بوقناديل، "التحولات الاجتماعية وأثرها على عجز الميزانية العامة في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام نموذجARDL خلال الفترة 1990–2020"، **مجلة البشائر الاقتصادية**، المجلد8، العدد3، ديسمبر 2022، ص141.

[2]– فطوم حوحو، وآخرون، "مستقبل التحولات الاجتماعية في الجزائر في ظل تفاقم عجز الموازنة العامة خلال الفترة 2009–2018 محاولة اصلاح سياسة الدعم الحكومي"، **مجلة العلوم الإنسانية**، المجلد23، العدد1، 2023، ص1022.

الاستهلاك (الحبوب، الحليب، الزيت، السكر، الكهرباء والغاز الطبيعي، والماء)، والإعانة العائلية، وتحويلات دعم السكن، ودعم الصحة، ودعم المتقاعدين، إضافة إلى دعم الفئات المحرومة وأصحاب الهمم وذوي الدخل الضعيف[1].

ونتيجة الأزمة الاقتصادية التي مرت بها الجزائر منذ منتصف عام 2014، جراء انهيار أسعار النفط – الذي يشكل أكثر من 95% من مداخيل البلاد من النقد الأجنبي، كما أن الموازنة العامة للدولة تعتمد على نحو 60% من هذه الموارد المالية– عرفت بعض القطاعات والفئات انخفاضا محسوسا في حجم دعم سعر الحليب والحبوب والزيت والسكر من 246819 مليون دج عام 2015 إلى 183215 مليون دج سنة 2018، وهو ما يعكس خيارات الحكومة للضغط على التحويلات الاجتماعية وتقليص الدعم تدريجيا، وإعادة النظر في سياسة الدعم الحكومي وإصلاحها تماشيا مع التحولات الاقتصادية التي تمر بها البلاد. في حين عرفت بعض القطاعات والفئات ارتفاعا ملموسا، على سبيل المثال: دعم الفقراء والمعوقين وذوي الدخل المنخفض حيث بلغ حجم الدعم 15414 مليون دج سنة 2009ليرتفع إلى 146470 مليون دج عام 2018، وهذه الزيادة مردها إلى زيادة عدد الفقراء والمعوقين وذوي الدخل المنخفض[2].

وعليه فإن رصد الجزائر سنويا مخصصات مالية جد معتبرة لصالح التحويلات الاجتماعية، تؤدي إلى تحقيق العديد من المزايا لصالح الأفراد من خلال سياسة الدعم مباشرة على السياسات الاجتماعية، وذلك من خلال مختلف القطاعات الست الرئيسية (دعم العائلات، الدعم الصحي، دعم السكن، دعم معاشات المتقاعدين، دعم المعوزين وذوي الاحتياجات الخاصة وأصحاب الدخول الضعيفة، دعم المجاهدين)، التي تشكل مجموع

[1]– حسينة جواني، سليم العمراوي، **مرجع سابق ذكره**، ص602.

[2]– فطوم حوحو، وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص1027.

التحويلات الاجتماعية، إلا أن التحويلات الاجتماعية تؤثر على عجز الميزانية العامة في المدى الطويل، بحيث إذا زادت التحويلات الاجتماعية بنسبة 1%فإن عجز الموازنة يتغير بـ 1,429645%.[1]

المطلب الثالث: التأثيرات الاقتصادية لسياسة دعم الأسعار في الجزائر

- **تحليل تطور الناتج المحلي**

هناك العديد من المؤشرات التي تقيس الأداء الاقتصادي ويبقى الناتج المحلي الإجمالي هو أحد أهم هذه الطرق والسمة المميزة لقياس أداء الاقتصاديات الحديثة، فعندما ينخفض حتى ولو بمستويات ضئيلة يحدث الركود والكساد[2].

إن الناتج المحلي الإجمالي أخذ النسق التصاعدي خلال الفترة الممتدة بين 2000-2022 مع وجود اختلالات في بعض السنوات وهذا راجع لعدة أسباب حيث كان في تزايد مستمر خلال الفترة المحصورة ما بين 2000 و2008 وهذا لارتفاع أسعار النفط، واتباع الجزائر سياسية جديدة أطلق عليها الإنعاش الاقتصادي بين 2001-2004 مما ساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي، كما اتخذت الجزائر البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009 وذلك من أجل تحسين ظروف المعيشة، ودعم القطاعات الاقتصادية، إلا أن أزمة الرهن العقاري 2008 أثرت على الناتج المحلي بالانخفاض حيث انخفض من 11090 سنة 2008 إلى القيمة 10034.3 مليار دج سنة 2009، إلا سرعان ما رجع إلى الارتفاع خلال الفترة 2010-2020 وهذا ما يبين قدرة الاقتصاد الوطني في محاولة

[1]- صفية جلولي، محمد بوقناديل، **مرجع سبق ذكره**، ص 149.

[2] حبيبة عفورة، " محددات الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1998-2020"، **مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة**، المجلد8، العدد2، ديسمبر2023، ص206.

التصدي للأزمة المالية العالمية، وعدم التأثر بها، كما أدى في سنة 2015 عرف PIB انخفاض قدره 650.6 مليار دج بين سنتي 2014 و2015 بسبب أزمة النفط العالمية[1].

وبالرغم من وجود عدم الاستقرار الاقتصادي الجزائري إلا أن الحكومة باشرت بالعديد من الإصلاحات والمبادرات لتنويع الاقتصاد وتطويره وتعزيز الأمن الطاقوي من أجل تمويل الخزينة العمومية التي من خلالها تتمكن الحكومة من تجسيد وتنفيذ سياسة الدعم الحكومي والحفاظ على الاستقرار الاجتماعي.

- **تحليل الأسعار الاستهلاكية**

إن مؤشر الأسعار الاستهلاكية في ارتفاع مستمر رغم تزايد مخصصات الدعم، حيث أن هذا الأخير لم يستطع الحد من الآثار التضخمية فمؤشر الأسعار الاستهلاكية ارتفع تقريبا إلى الضعف في سنة 2016 بنسبة 134.844 مقارنة ما كان عليه في سنة 2000 بنسبة 70.438% وهذا يؤكد على انخفاض القدرة الشرائية بأكثر من ضعف في ظرف 16سنة خاصة في سنة 2012 رغم القيمة الكبيرة المخصصة للتحويلات الاجتماعية التي بلغت1868 مليار دينار، إلا أن معدل التضخم بلغ ذروته بنسبة 8.89%، وبالتالي لم تستطع سياسة الدعم الحكومي في التحويلات الاجتماعية من كبح الآثار التضخمية والرفع من القدرات الشرائية. أما في الفترة 2017-2019 انتهجت الدولة سياسة طبع النقود لسد عجز الميزانية ولهذا لا يمكن أن نتطرق إليها بسبب دخول عامل أساسي ومؤثر مباشر في ارتفاع الأسعار ومعدل التضخم[2].

---

[1]- اسمهان حميدان، الطاهر جليط، "تقييم أثر الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي والتضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2022"، **المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات**، المجلد7، العدد3، جويلية2024، ص6.

[2]- فتحي حست دندن، زين الدين قدال، "واقع توظيف سياسة الدعم الحكومي بالجزائر للرفع من الأداء الاقتصادي واجتماعي"، **مجلة الاقتصادية والتنمية البشرية**، المجلد13، العدد1، جويلية2022، ص20.

- **حجم الدعم الصريح في الموازنة العامة ومن الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2000 - 2021**

التزام الدولة بتحسين الظروف المعيشية الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين، جعلها تحرص على تخصيص حصص معتبرة من ميزانياتها طيلة الفترة 2000 - 2021 تراوحت ما بين 20.4 %سنة 2018 كأدنى نسبة، و33.5 % سنة 2011كأقصى نسبة من الموازنة العامة بمتوسط 24%، كما بلغت 14.2 % سنة 2011 من الناتج المحلي الاجمالي بمتوسط% 9.1 وهذا بالرغم من العجز الموازني المستمر منذ سنة 2009. مما يدل على أن التمويل المدعم الصريح مصدره من صادرات المحروقات والتي بلغت ذروتها في هذه المرحلة سنة 2011 بملغ 71.661 مليار د ولار. وما نستنتجه أيضا أندعم الدولة الصريح بصفة عامة لم يتراجع إلى نسب ضئيلة طيلة الفترة بالرغم من الأزمات العالمية الحادة التي شهدتها الفترة 2008 و2014 وانعكاساتها على الموازين الداخلية والخارجية للجزائر[1].

وعليه خلفت سياسة دعم الأسعار الشامل في الجزائر أثارا سلبية كبيرة على الاقتصاد الوطني وعلى التوازنات المالية للخزينة العمومية، إذ تستلزم هذه السياسة إنفاقا كبيرا من طرف الحكومة وهذا ما يتطلب توفير مصادر تمويل كافية لها، وعندما تزيد التكاليف الحكومية فإن ذلك يزيد من الحاجة إلى زيادة الإيرادات أو الديون، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تقليص الموارد المتاحة للاستثمار في القطاعات الأخرى، وبالإضافة إلى ذلك قد يؤدي الدعم الاجتماعي الشامل إلى تقليل الحوافز للعمل والابتكار والإنتاجية.

[1]- سعاد دحاويعربية، " **تقييم أثر الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة حالة دعم الطاقة للفترة 1990-2020** "،(أطروحة الدكتوراه)، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2024، ص102.

المبحث الثالث: إصلاحات مقترحة لتحسين سياسة دعم الأسعار في الجزائر

سنحاول في هذا المبحث دراسة إصلاحات مقترحة لتحسين سياسة دعم الأسعار في الجزائر من خلال التطرق إلىتحسين استهداف الفئات المستحقة(المطلب الأول)، ومراجعة هيكل الدعم(المطلب الثاني)، كذلك دراسةتعزيز الشفافية والمراقبة(المطلب الثالث).

المطلب الأول: تحسين استهداف الفئات المستحقة

1-الاستهداف التدريجي للعائلات

يعتمد هذا الحل على استهداف تدريجي للعائلات وتقدر نسبته بين 30% إلى 40% من الطبقة الهشة، وتحاول تغطية 40% من العائلات التي تتحصل على دخل أقل من 60000دج شهريا، المصرح بها لدى المصالح المعينة، أي 4 ملايين من العائلات بتكلفة 2.4% من اجمالي الناتج المحلي.

وتتم الطريقة بإعداد قاعدة بيانات يمكن استغلالها مستقبلا، ويبنى على أساسها نظام معلوماتي فعال لمدة تتراوح بين 5 و10 سنوات وبذلك تمنح اعانة مقدرة ب 12000دج شهريا للعائلة و15000دج شهريا للعائلات التي يفوق عددهم 9 أفراد[1].

2-الاستهداف الجغرافي للمناطق التي تعاني الفقر

تتناسب هذه الآلية مع الدول التي تعاني من اختلافات كبيرة في مستويات المعيشة بين المناطق الجغرافية داخل الدولة، أي تركُّز الفقر في مناطق جغرافية معينة مثل: مما يعرف بمناطق الظل في الجزائر حيث يتم الاعتماد على بعض المؤشرات التي تعبر عن انخفاض مستوى المعيشة في هذه المناطق مثل: ارتفاع نسبة السكان المحرومين من المرافق العامة

[1]- سعيدة بوزيدي،" أثر سياسة الدعم على الانفاق العمومي في الجزائر"، **مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات افريقيا**، المجلد16، العدد1، مارس 2020، ص202.

أو انتشار ظاهرة عمالة الأطفال أو ارتفاع معدل الأمية بين السكان المحرومين من المرافق العامة أو متوسط عدد الأفراد الذين يعيشون في غرفة واحدة[1].

المطلب الثاني: مراجعة هيكل الدعم

إن الإجراءات الإصلاحية تتمثل بتوجيه دعم الأسعار من الدعم المباشر إلى دعم غير مباشر، بحيث يتم توجيهه إلى مصلحة مستحقيه من المحتاجين انسجاما بوضع المال العام في مواضعه، ولذلك لا بد على الحكومة من مراجعة هيكلة دعم الأسعار وذلك باستكمال واعداد مشاريع القوانين والأنظمة اللازمة لتنفيذها على مراحل وبدون التأثير على مستوى الخدمات والأنشطة التي تتولاها[2].

لذلك يتطلب على الحكومة مراجعة هيكل الدعم من خلال:

1-اعداد برنامج للتحولات النقدية المستهدفة مبني على معايير وشروط دقيقة

في اطار توجيه الدعم لمستحقيه فقط والابتعاد عن الدعم الشامل، على الحكومة الجزائرية اعداد برنامج للتحولات النقدية يستهدف الفقراء ومحدودي الدخل ضمن خطة الإصلاح، بشرط وضع عدة معايير وآليات للانتقاء الموضوعي، متمثلة في دخل الاسرة او قرائن مرتبطة به تعكس مستوى المعيشة، مواصفات السكن، عدد الأطفال المتمدرسين، حجم الاسرة، عدد الاناث بالأسرة، المستوى التعليمي لمعيل الاسرة وسنه، مكان السكن والبعد عن المرافق العامة، فاتورة الكهرباء، عمالة أطفال، الطلب على السلع الرديئة، عدد المرضى العاجزين، معدل الامية فوق سن 15 سنة، عدد الافراد الذين يعيشون في غرفة واحدة. تتعدد

[1]- ميلود ناصر، مركيك عبد الله، " آليات اصلاح سياسة الدعم الحكومي في الجزائر"، **مجلة البحوث الاقتصادية والمالية**، المجلد10، العدد1، جوان 2023، ص574.

[2]- عمر صالحالعمري،محمد أحمد بني يونس، **البيانات الوزارية للحكومات الأردنية 1953-2014 دراسة وثائقية**، عمان، دار الخليج للصحافة والنشر، 2017، ص615.

هذه الآليات بحسب خصوصية كل بلد، كما ينبغي التحديث الدوري لمعلومات المستهدفين بالدعم، ورقمنتها وربطها بنظام مركزي. إضافة الى ذلك ينبغي التأكد من مصادر الدخل والثروة غير المصرح بها في إطار القطاع غير الرسمي، انتاج القطاع الزراعي والحيواني[1].

2-إعادة النظر كليا في آليات دعم الأسعار

يمكن للدولة أن تأخذ بنظام البطاقات التموينية والدعم النقدي معا، من أجل أن يستفيد من هذا الدعم العائلات التي لم يبلغ مستواها المعيشي مستوى الحد الأدنى من متطلبات الحياة أو أن دخلها دون الحد الأدنى لأجور العامل المحدد قانونا.

-اتباع اقتراحات صندوق النقد الدولي التي تقوم على الربط التلقائي للأسعار في الأسواق العالمية أي تحرير الأسعار، مع اتباعها بإجراءات خاصة، كخوصصة قطاع الطاقة والحد من احتكار الدولة له[2].

المطلب الثالث: تعزيز الشفافية والمراقبة

يتطلب ترشيد الإنفاق الحكومي ضرورة أن تتسم إدارة الأموال العامة للدولة بالشفافية والنزاهة، وتبدأ هذه العملية انطلاقا من الموازنة العامة للدولة التي تشكل أداة حيوية وحاسمة في ضمان شفافية تسيير الأموال العامة كما تؤثر مباشرة في حجم استخدام الموارد المالية للدولة، الأمر الذي يتطلب ضرورة أن تتحلى هذه السياسة بالشفافية والنزاهة لأجل الحفاظ على موارد الدولة وحمايتها من الهدر والتبذير واستخدامها بأكثر كفاءة[3].

[1]- مروان بن قيدة، الجيلالي بوزكري، **مرجع سبق ذكره**، ص31.

[2]- ناصر ميلود، عبد الله مركيك، المرجع السابق، ص575.

[3]-فرح شعبان، "الرقابة على المال العام وتعزيز الشفافية كمدخلان لحوكمة الميزانية في الجزائر"، **مجلة البحث الحوكمة والاقتصاد الاجتماعي**، المجلد3، العدد1، ديسمبر2017، ص54.

كما يجب متابعة الاستثمار من أجل تفادي خسائر للخزينة العمومية، خاصة فيما يتعلق بعدم احترام المستثمرين لتعهداتهم بسبب غياب مراقبة انجاز مشاريعهم، هذه الوضعية تتعقد أكثر بفشل في التنسيق بين مختلف المتدخلين من جمارك، ضرائب، الأملاك الوطنية والأجهزة الوطنية لدعم الاستثمار[1].

وينبغي التأكيد على أن إصلاح الدعم الحكومي يقوم على قيادة حكومية قوية وشفافة ملتزمة بتنفيذ عملية الإصلاح، قادرة على بناء جسور التواصل مع عامة المجتمع وممثليهم وأصحاب المصلحة بما فيها الخاسرين من اصلاح الدعم، واشراكهم في العملية وذلك لزيادة الدعم السياسي وتخفيف المعارضة ضد اصلاح الدعم، كما ينبغي توضيح أهم الآثار والتكاليف الظاهرة والخفية المرتبطة بمواصلة الدعم، خاصة الدعم الضمني لأنه لا يظهر في بنود الميزانية، كما ينبغي أيضا توضيح أهم الفوائد والمزايا التي تتحقق من عملية الإصلاح في المدى المتوسط والطويل[2].

[1]– الحاج بن شاعة، **مرجع سابق ذكره**، ص769.

[2]– مروان بن قيدة، الجيلالي بوزكري، **مرجع سبق ذكره**، ص29–30.

خلاصة الفصل الثالث

إن التزام الدولة بتوفير الأمن الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لمواطنيها جعلها تُبقي على الحصص التي تخصصها لدعم الأسعار من الميزانية العامة للدولة، الأمر الذي أصبح يكلف الدولة أعباء مالية كبيرة خاصة في فترة الأزمات السعرية للنفط، وبالرغم من ذلك تسعى الدولة الجزائرية إلى الإبقاء على سياسة دعم الأسعار في سبيل توفير العيش الكريم للشرائح المعوزة ذات المداخيل الضعيفة، وتنشيط الاقتصاد بتحفيز الصناعات المحلية، وأمام هذا يتطلب على الجزائر إدخال إصلاح على سياسة دعم الأسعار.

الخاتمة

تعتبر سياسة دعم الأسعار من أهم الأدوات والآليات التي تستخدمها الجزائر من أجل الحفاظ على أمنها الاجتماعي والسياسي، إذ خصصت لهذه السياسة مبالغ ضخمة من ميزانيتها العامة، والتي تشمل مختلف القطاعات وهي قطاع التربية والتعليم العالي، الصحة والسكن، قطاع الطاقة، القطاع الزراعي، بالإضافة إلى دعم الخدمات الأساسية، وهذا من أجل الحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي.

ونظرا لعدم استقرار البترول في السوق الدولية والذي يعتبر مصدر أساسي لمداخيل الميزانية المالية للجزائر، فإن سياسة دعم الأسعار تسببت في عجز مالي للخزينة العمومية وذلك لارتفاع حصتها من نفقات الدولة، مما يجعل الدولة الجزائرية في وضع مالي صعب يتطلب إعادة النظر في سياسة دعم الأسعار لمختلف القطاعات، من خلال الاعتماد على دعم الأسعار الجزئي ويكون مخصص لذوي الدخل المحدود أو بدون دخل، من أجل تحسين القدرة الشرائية.

***نتائج الدراسة**

تم التوصل إلى النتائج التالية:

- إن سياسة دعم الأسعار تهدف إلى المحافظة على الاستقرار الاجتماعي والسياسي، من خلال تقسيم عادل للثروة بين الفئات الاجتماعية وهذا ما يضمن نوع من رضا لدى المواطنين تجاه النظام السياسي.
- إن سياسة دعم الأسعار موجهة لكافة الفئات الاجتماعية، حيث أنها لم تقتصر على فئة ذوي الدخل المحدود، أو فئة الفقراء، وإنما شملت الغني والفقير، وهذا ما يتعارض مع هدف سياسة دعم الأسعار والتي تسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليص الفجوة بين الفئات.

- اعتمدت الجزائر على سياسة دعم الأسعار الصريح والضمني من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية، إذ شملت سياسة دعم الأسعار مختلف القطاعات والمتمثلة في القطاع الصحة والتعليم والسكن، والزراعة والطاقة، وغيرها من قطاع الخدمات.
- تعتمد الدولة الجزائرية على سياسة دعم الأسعار المعمم، مما ينتج عنه نمط استهلاكي غير عقلاني للمنتوجات المدعمة، وهذا ما يكلف الخزينة المالية أموال طائلة والتي ينتج عنها عجز في ميزانية الدولة، خاصة في ظل الاعتماد على مصدر النفط لتمويل الخزينة والذي يشهد تراجع وعدم استقرار في أسعاره.

– تواجه سياسة دعم الأسعار في الجزائر تحديات سياسية والمتمثلة أساسا في اختلال العلاقة بين الأجهزة المخططة والمنفذة، مما يؤثر سلبا على تحقيق أهداف هذه السياسة والثقة في أداء الحكومة.

– تواجه سياسة دعم الأسعار تحديات اقتصادية والمتمثلة في الدعم المفرط للمواد الذي أدى إلى اختلال الأسعار والعجز في الميزانية العامة للدولة في ظل انتشار ظاهرة التهريب التي أثرت على الاقتصاد الوطني.

***توصيات الدراسة**

– توجيه سياسة دعم الأسعار إلى الفئة المعنية من ذوي الدخل الضعيف أو المنعدم، حتى يتم تحقيق العدالة الاجتماعية، وذلك من خلال تقديم إعانات مالية شهريا للطبقة الهشة.

– توجيه الدعم لمستحقيه فقط والابتعاد عن الدعم الشامل، بإعادة النظر في هيكل الدعم من خلال اعداد برنامج للتحولات النقدية يستهدف الفقراء ومحدودي الدخل ضمن خطة الإصلاح.

– ترشيد الانفاق الحكومي من خلال ضمان شفافية تسيير الأموال العامة وتخصيص حصص مالية لكل قطاع بما يتوافق مع احتياجات المواطنين خاصة الطبقة الفقيرة.

قائمة المراجع

أولا- الكتب

1- الأخرس إبراهيم، **الدعم وحماية المستهلك في ظل العولمة كيف نحمى المستهلك في ظل العولمة، العلاقة بين البيروقراطية وحماية المستهلك التأثير السياسي للدعم في ظل العولمة ما بين الدعم والإصلاح المطلوب الدعم العيني والدعم النقدي**، القاهرة: مكتبة مدبولى للنشر والتوزيع، 2007.

2- أديبايو توماس، **سياسات الحكومة المتمحورة حول الناس كبديل لتنفيذ تدابير التقشف**. [د .ب. ن] : [د.د.ن]، 1999.

3- ايهاب سعيد، **الادلة الفنية للأسواق المالية**، القاهرة: دار الكتب للنشر والتوزيع، 2023.

4- البستاني باسل، **الورقة الأولى تأثير السياسات الاقتصادية والمالية في صناعة الدولة وبنائها، الفساد واعاقة التغيير والتطور في العالم العربي**، تونس: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

5- بوحمود علي غانم، **الإصلاح المالي وإعادة الاعمار في فترات الأزمات دراسة تطبيقية مقارنة**، دمشق: دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، 2023.

6- بوقنيعة صالح، **سياسات الدعم الاجتماعي في الجزائر: بين الأسقف المالية والموازنات المحاسبية، السياسة الاجتماعية في الجزائر: الرهانات الاجتماعية والسياسية والتكلفة الاقتصادية**. بيروت: ملتقى المنطقة العربية للحماية الاجتماعية، مبادرة الإصلاح العربي، 2023.

7- جاد الرب حسام الدين، **معجم المصطلحات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية، انجليزي-عربي**، القاهرة: دار العلوم للنشر والتوزيع،2011.

8- الجميلي باسم، **سياسة التصنيع في ضوء مقاصد الشريعة**، بيروت: دار الكتب العلمية، 2006.

9- خرشي زين الدين، **عنف الريع في المجتمعات العربية المعاصرة التأسيس على الحالة الجزائرية، العنف والسياسة في المجتمعات العربية المعاصرة مقاربات سوسيولوجية وحالات**. تونس: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017.

10- روبرت ميرفي، **دورس مبسطة في الاقتصاد**، تر: رحاب صلاح الدين، القاهرة: مؤسسة هنداوي، 2017.

11- السلموني سعاد إبراهيم، **استراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية**، دمشق: دار علاء للطباعة والترجمة والنشر، 2020.

12- شعير صلاح، **التنمية الصناعية بالمدن الجديدة (أسباب تعثر التجربة المصرية 1981-2011)**.[د .م.ن]: وكالة الصافة العربية، 2023.

13- عرفة أحمد، أحمد يوسف، **الدعم الاقتصادي حقيقته وانواعه**، الاسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2020.

14- علي سيد إسماعيل، **الآثار الإيجابية والسلبية لإلغاء الدعم على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي**، الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2019.

15- العمري عمر صالح، بني يونس محمد أحمد، **البيانات الوزارية للحكومات الأردنية 1953-2014 دراسة وثائقية**، عمان: دار الخليج للصحافة والنشر، 2017.

16- عيسوي إبراهيم، **الدعم: معالجة اقتصادية وسياسية**، القاهرة: دار الموقف العربي، 1978.

17- الفتلازي حيدر مجيد عبود، **دور السياسات المالية في معالجة مشكلة الفقر في العراق**، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2020.

18- الكواز أحمد، **السياسات الاقتصادية في بعض دول الانتفاضات العربية هل من بديل؟**، السياسات التنموية وتحديات الثورة في الأقطار العربية، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017.

19- المقبلي محمد على، **سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية وأثارها على القطاع الزراعي في الدول النامية**، دمشق: دار علاء الدين للطباعة والترجمة والنشر، 2012.

ثانيا- الدوريات

20- أوشن ريمة، "أسباب تدنى مستوى الخدمات الصحية في المؤسسات الصحية الجزائرية من وجهة نظر الأطباء -دراسة ميدانية بالمراكز الاستشفائية للشرق الجزائري"- **،مجلة الاقتصاد الصناعي**، المجلد7، العدد4، ديسمبر2017.

21- أوبعيش هجيرة، "تنفيذ وتقييم السياسات العامة في الجزائر: الواقع والتحديات"، **مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**، المجلد 5، العدد2، جانفي2021.

22- بن أمينة مصطفى، "حماية القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري بين الاقتصاد والقانون"، **مجلة الفكر القانوني والسياسي**، المجلد7، العدد2، نوفمبر2023.

23- بن خليف عبد الوهاب، "الإصلاح السياسي في الجزائر الواقع والآفاق"، **مجلة أبحاث**، المجلد1، العدد1، جوان2016.

24- بن شاعة الحاج، "آليات الدعم الحكومي في الجزائر ودورها في التنويع الاقتصادي"، **مجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، المجلد9، العدد1، 2021.

25- بن عمراوي عبد الدين، "الإصلاحات السياسية في الجزائر: دراسة تقييمية للمضمون وطبيعة التحولات"، **مجلة السياسة العالمية**، المجلد6، العدد1، جوان2022.

26- بن قيدة مروان، بوزكري الجيلالي، " اصلاح الدعم الحكومي في الجزائر بين مقتضيات الفعالية الاقتصادية ومتطلبات الوضع الاجتماعي"، **مجلة اقتصاديات شمال افريقيا**، المجلد17، العدد26، 2021.

27- بن موسى حسان، جبارة مراد، "عصرنة الميزانية العامة بين تحديات الاستدامة المالية وتقلبات العوائد النفطية دراسة تحليلية قياسية 1992-2020 "، **مجلة الامتياز لبحوث الاقتصادية والإدارة**، المجلد6، العدد2، 2022.

28- بوزيدي سعيدة،" أثر سياسة الدعم على الانفاق العمومي في الجزائر"، **مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات افريقيا**، المجلد16، العدد1، مارس2020.

29- بوطلالة عادل، محمد جصاص، مراجعة سياسة الدعم الشامل في الجزائر بين المتطلبات الاقتصادية وضرورة الحكومة في تسيير المال العام، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد10، العدد1، جوان2024.

30- بوقصة ايمان، " الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية"، **مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية**، المجلد2، العدد1، مارس2018.

31- بولعجين فايزة، بيراز نوال، " قراءة في أسباب انخفاض القدرة الشرائية في الجزائر"، **مجلة الدولية في الاقتصاد واستراتيجيات الأعمال**، المجلد1، العدد1، ديسمبر 2021.

32- تركي حسان،" النمو الحضري السريع في الجزائر والمشكلات الاجتماعية"، **مجلة أنسنة للبحوث والدراسات**، المجلد8، العدد1، جوان2017.

33- جبور علي سايح، عزوز علي، "مكانة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة في الجزائر"، **مجلة اقتصاديات شمال افريقيا**، المجلد14، العدد2، نوفمبر 2018.

34- جزار مصطفى، "السياسة العامة الاجتماعية في الجزائر بين الضرورة الاجتماعية والكلفة الاقتصادية"، **المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية**، المجلد8، العدد2، 2024.

35- جلولي صفية، بوقناديل محمد، "التحولات الاجتماعية وأثرها على عجز الميزانية العامة في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة 1990-2020"، **مجلة البشائر الاقتصادية**، المجلد8، العدد3، ديسمبر 2022.

36- جواني حسينة، العمراوي سليم، "أثر التحولات الاجتماعية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة ما بين 2000-2020 باستخدام نموذج ARDL "، **مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة**، المجلد8، العدد1، مارس2023.

37- الحاج بن شاعة، "آليات الدعم الحكومي في الجزائر ودورها في التنويع الاقتصادي"، **مجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، المجلد9، العدد1، 2021.

38- حريد رامي، الصناعات الصغيرة والمتوسطة المدخل لتعزيز التنويع الاقتصادي في الجزائر- الواقع والأفاق-، **مجلة الإنسانية والاجتماعية**، المجلد8، العدد3، ديسمبر2022.

39- حميدان اسمهان، الطاهر جليط، "تقييم أثر الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي والتضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2022"، **المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات**، المجلد7، العدد3، جويلية2024.

40- حنصال أبوبكر، بن أحمد سعدية، "استراتيجية الدعم الحكومي المطبقة في الجزائر من منظور الفعالية وتحقيق العدالة الاجتماعية الاقتصادية، **مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة**، المجلد 3، العدد1، جانفي2018.

41- حوحو فطوم، وآخرون، "مستقبل التحولات الاجتماعية في الجزائر في ظل تفاقم عجز الموازنة العامة خلال الفترة 2018-2009 محاولة اصلاح سياسة الدعم الحكومي"، **مجلة العلوم الإنسانية**، المجلد23، العدد1، 2023.

42- خلوفي سفيان، شريط كمال، " أثر جائحة فيروس كورونا كوفيد- 19على أسعار المواد الغذائية غير المدعمة في الجزائر خلال النصف الأول من سنة 2020"، **مجلة الاستراتيجية والتنمية**، المجلد11، العدد2، فيفري2021.

43- دردوري لحين، "عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي"، **مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية**، العدد14، ديسمبر2013.

44- دراجي هشام، "محاولات الإصلاح السياسي في الجزائر"، **مجلة الحقوق والحريات**، مجلد5، العدد1، أفريل2019.

45- دندن فتحي حسن، قدال زين الدين، الاقتصاد الموازي وانعكاساته على فعالية سياسة الدعم الحكومي، **مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال**، المجلد 4، العدد1، جوان 2021.

46- دندن حست فتحي، قدال زين الدين، "واقع توظيف سياسة الدعم الحكومي بالجزائر للرفع من الأداء الاقتصادي واجتماعي"، **مجلة الاقتصادية والتنمية البشرية**، المجلد 13، العدد1، جويلية2022.

47- رافع محمد، جنيدي مراد،" أثر الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر- دراسة قياسية للفترة 2010- 2021، **مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية**، المجلد6، العدد1، مارس2023.

48- زروقي فاطمة الزهراء، دراسة تحليلية لتطور سياسة الدعم الحكومي في الجزائر خلال الفترة 2010-2020، **مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية**، المجلد6، العدد1، مارس2022.

49- السيد أبو كريمة رشدي إبراهيم، الآثار الاقتصادية والاجتماعية على الدعم الحكومي في مصر، **المجلة القانونية**، المجلد12، العدد2، 2022.

50- سي محمد كمال، " بن هدي إكرام ، تأثير الدعم الحكومي على الاستهلاك، الموازنة والنمو الاقتصادي في الجزائر"، **مجلة التنويع الاقتصادي**، المجلد 2، العدد1، 30يونيو2021.

51- شافي العجمي حمود، "إلغاء الدعم وأثره للاقتصاد المحلي": رؤية شرعية، **مجلد كلية دار العلوم**، المجلد37، العدد131، أوت2020.

52- شعبان فرح، "الرقابة على المال العام وتعزيز الشفافية كمدخلان لحوكمة الميزانية في الجزائر"، **مجلة البحث الحوكمة والاقتصاد الاجتماعي**، المجلد3، العدد1، ديسمبر 2017.

53- شليحي الطاهر، "الميزانية العامة للدولة في ظل تقلبات أسعار البترول حالة الجزائر"، **مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية**، المجلد2، العدد2، أكتوبر 2016.

54- صاري إسماعيل، " مصادر تمويل الميزانية العامة بالجزائر وتحديات استدامتها في ظل انتشار جائحة كورونا"، **مجلة دراسات العدد الاقتصادي**، المجلد13، العدد1، جانفي2022.

55- طواف زينب، تنقوت وفاء، نمذجة قياسية لمحددات البطالة في الجزائر باستخدام ARDL خلال الفترة 1985-2022، **مجلة البحوث الاقتصادية والمالية**، المجلد10، العدد2، ديسمبر 2023.

56- عفورة حبيبة، " محددات الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1998-2020"، **مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة**، المجلد8، العدد2، ديسمبر 2023.

57- العمار البشير، " سياسة الدعم الحكومي في الجزائر"، **مجلة نور للدراسات الاقتصادية**، المجلد5، العدد2، ديسمبر 2019.

58- قصري محمد عادل، "القدرة الشرائية في الجزائر - أسباب التراجع وإجراءات المعالجة- دراسة تحليلية"، **مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية**، المجلد9، العدد1، 2023.

59- قوري ستي، سهام بن رحو بن علال،" التحولات السياسية والاقتصادية في الجزائر: المسار والتحديات ما بين 1999-2020"، **مجلة البشائر الاقتصادية**، المجلد7، العدد1، أفريل2021.

60- قيراط سهيلة،" الدعم الحكومي في الجزائر: واقع واصلاحات"، **مجلة اقتصاد المنظمات والتنمية المستدامة**، المجلد2، العدد1، جوان2023.

61- لشهب مسعود، "دراسة وتحليل محددات التضخم في الجزائر للفترة 2000-2022"، **مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة**، المجلد10، العدد2، جانفي2024.

62- لطرش ذهنية، "واقع الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي المستدام"، **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، المجلد9، العدد1، جوان2023.

63- لهزيل إبراهيم،" انعكاسات ارتفاع الأسعار على السلوك الاستهلاكي لدى المواطن الجزائري دراسة استطلاعية لسلوك المستهلك الجزائري في مواجهة الغلاء المعيشي "، **مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية**، المجلد8، العدد1، 2022.

64- مزيان إيمان، "واقع التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر التحديات والفرص"، **مجلة الجغرافيا الاقتصادية**، المجلد2، العدد1، 2025.

65- ناصر ميلود، مركيك عبد الله، " آليات اصلاح سياسة الدعم الحكومي في الجزائر"، **مجلة البحوث الاقتصادية والمالية**، المجلد10، العدد1، جوان2023.

66- هيشور محمد لمين، قراءة سوسيوتاريخية لقطاع السكن في الجزائر بين الخلفيات والتوجهات الجديدة، **مجلة العلوم الاجتماعية**، المجلد11، العدد4، جوان2017.

67- يحياوي سارة، زين العابدين جليل، "النفقات الجبائية في الجزائر بين النظرية والتطبيق"، **مجلة الجزائرية للمالية العامة**، المجلد14، العدد1، 2024.

68- يونس زين، "الإعفاء الضريبي كأحد آليات تشجيع الاستثمار المحلي – ولاية بسكرة نموذجا–"، **مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية**، العدد3، جوان2015.

69- يونس مراد، "واقع الدعم الحكومي المعمم في الجزائر وضرورة الانتقال إلى الدعم الموجه "، **مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية**، المجلد2، العدد6، 2021.

ثالثا- الدراسات غير المنشورة

70- دحاوي عربية سعاد، " **تقييم أثر الدعم الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة حالة دعم الطاقة للفترة 1990-2020** "، (أطروحة الدكتوراه)، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2024.

71- دندن فتحي حسن، "**سياسات الدعم الحكومي وأثرها على الاقتصاد الجزائري**"، (أطروحة الدكتوراه)، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2023.

72- قدار مريم، "**إشكالية إصلاح سياسة الدعم الحكومي في الجزائر دراسة استشرافية لحالة دعم الوقود في آفاق 2035**"، (أطروحة الدكتوراه)، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية العلوم التجارية، علوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2020.

73- لعيسوف سمير، " سياسة دعم الطاقة في الجزائر"، (أطروحة دكتوراه)، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2021.

الفهرس

الإهداء

الشكر والتقدير

مقدمة..... 02

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لسياسة دعم الأسعار..... 11

المبحث الأول: ماهية سياسة دعم الأسعار..... 12

المطلب الأول: مفهوم سياسة دعم الأسعار..... **12**

المطلب الثاني: أهداف سياسة دعم الأسعار..... **16**

المطلب الثالث: أنواع دعم الأسعار..... **19**

المبحث الثاني: أبعاد سياسة دعم الأسعار..... 25

المطلب الأول: الأبعاد السياسية لدعم الأسعار..... **25**

المطلب الثاني: الأبعاد الاجتماعية لدعم الأسعار..... **26**

المطلب الثالث: الأبعاد الاقتصادية لدعم الأسعار..... **28**

خلاصة الفصل..... **32**

الفصل الثاني: أسس سياسة دعم الأسعار في الجزائر..... 34

المبحث الأول: أسباب اعتماد سياسة دعم الأسعار في الجزائر..... 35

المطلب الأول: الأسباب السياسية لاعتماد سياسة دعم الأسعار في الجزائر..... **35**

المطلب الثاني: الأسباب الاجتماعية لاعتماد سياسة دعم الأسعار في الجزائر.... **38**

المطلب الثالث: الأسباب الاقتصادية لاعتماد سياسة دعم الأسعار في الجزائر.... 41

المبحث الثاني: آليات سياسة دعم الأسعار في الجزائر..... 44

المطلب الأول: القطاعات المستفيدة من سياسة دعم الأسعار في الجزائر..... 44

المطلب الثاني: مصادر تمويل دعم الأسعار في الجزائر..... 51

المطلب الثالث: طرق تطبيق سياسة دعم الأسعار في الجزائر..... 55

خلاصة الفصل..... 58

الفصل الثالث: تقييم سياسة دعم الأسعار في الجزائر..... 59

المبحث الأول: تحديات سياسة دعم الأسعار في الجزائر..... 60

المطلب الأول: التحديات السياسية لسياسة دعم الأسعار في الجزائر..... 60

المطلب الثاني: التحديات الاجتماعية لسياسة دعم الأسعار في الجزائر..... 62

المطلب الثالث: التحديات الاقتصادية لسياسة دعم الأسعار في الجزائر..... 64

المطلب الرابع: التحديات المالية لسياسة دعم الأسعار في الجزائر..... 66

المبحث الثاني: تأثيرات سياسة دعم الأسعار في الجزائر 68

المطلب الأول: التأثيرات السياسية لسياسة دعم الأسعار في الجزائر..... 68

المطلب الثاني: التأثيرات الاجتماعية لسياسة دعم الأسعار في الجزائر..... 69

المطلب الثالث: التأثيرات الاقتصادية لسياسة دعم الأسعار في الجزائر..... 72

المبحث الثالث: إصلاحات مقترحة لتحسين سياسة دعم الأسعار في الجزائر.... 75

المطلب الأول: تحسين استهداف الفئات المستحقة..... 75

المطلب الثاني: مراجعة هيكل الدعم..... **76**

المطلب الثالث: تعزيز الشفافية والمراقبة..... **77**

خلاصة الفصل..... **79**

الخاتمة **81**

قائمة المراجع..... **84**

الفهرس 96

الملخص

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أسس وتحديات سياسة دعم الأسعار في الجزائر، وذلك من خلال ابراز دور سياسة دعم الأسعار في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي بدعمها مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والخدماتية، قصد تعزيز العدالة الاجتماعية لتحسين القدرة الشرائية للطبقات الهشة، إلا أن هذه السياسة تواجهها عدة تحديات المتمثلة في غياب الثقة بين صناع القرار والمواطنين، اتساع الفجوة بين الطبقة الهشة والغنية. وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي تؤكد على أن سياسة دعم الأسعار ساهمت بدورها في تحسين المجالات الاجتماعية كالتعليم والصحة والسكن وتوفير المرافق العمومية،

إلا أن هـذا انعكـس سـلبا علـى الجانـب الاقتصـادي بسـبب عجـز الميزانيـة العامـة للدولة.

الكلمـــات المفتاحيـــة: دعـم الأسـعار، الجزائـر، العدالـة الاجتماعيـة، الاسـتقرار السياسـي، التحـويلات الاجتماعيـة، الاصـلاح الاقتصـادي، الفئـات الهشـة، الانفـاق العمومي.

Abstract:

This study aims to identify the foundations and challenges of the price support policy in Algeria by highlighting its role in achieving political and social stability through support for various economic, social, and service sectors. The ultimate goal is to promote social justice and improve the purchasing power of vulnerable groups. However, this policy faces several challenges, including a lack of trust between decision-makers and citizens, as well as a widening gap between the wealthy and vulnerable classes.This study has reached a set of conclusions that confirm that the price support policy has contributed to improvements in social sectors such as education, health, housing, and the provision of public services. However, this has had a negative impact on the economic side due to the deficit in the state's general budget.

Keywords :Price support ,Algeria, Social justice, Political stability, Social transfers, Economic reform, Vulnerable groups, Public spending